

إفصاحات ثابتة منذ 2011 رغم الزامية الإفصاح بداية كل عام

1

ما فائدة تقديم إفصاحات سنوياً دون تحديث البيانات؟

2

قاعدة بيانات الشركة مرجع للمساهم، لذلك يجب تحديثها بشكل دوري

تتلقى الإفصاحات؟

أبسط البيانات يتم الحرص على أن تظل حديثة، حيث أن الوسطاء يلاحقون المستثمرين سنوياً بتحديث البيانات وتوقيع العقود الجديدة والملاحق، ويتم إرسال الإشعارات بشكل دوري وصولاً حتى توقيف حسابات التداول حتى تبقى البيانات والمعلومات حديثة، بالرغم من أنها لم يطالها تغيير.

الأهمية ذاتها يجب أن تطال إفصاحات الملكيات، فيجب أن يتم تحديث تواريخ الإفصاح، حتى تكون هناك فائدة من الالتزامات التي على الشركات المدرجة، والتي أحدها الإفصاح بداية كل عام عن أسماء مساهميها ممن يملكون 5% أو أكثر.

تعود إلى 10 نوفمبر 2014، وكثير من الشركات متباينة الفترات.

إذا كانت جموع الشركات ملتزمة بتقديم تلك الإفصاحات بداية كل عام، فلماذا لم يتم تحديث تاريخ الإفصاح حتى وإن لم تتغير النسبة؟ قد تكون بعض الملكيات ثابتة ولم تشهد أي تغيير، لكن المادة سألته الذكر ألزمت الجميع بتقديم إفصاح بداية كل عام.

تحديث البيانات وتواريخ الإفصاح يعد من البديهيات الضرورية، خصوصاً وأن قاعدة بيانات الشركة مرجع للمساهم عندما يتصفح المعلومات للتعرف على البيانات.

هل هي مسؤولية الشركة أم مسؤولية الجهات التي

نص واضح وصريح في اللائحة التنفيذية 1-2-2: يجب على الشركات المساهمة المدرجة في البورصة أن تفصح في بداية كل سنة عن أسماء مساهميها الذين تمثل نسبتهم 5% أو أكثر من رأس المال، أو أي تغيير يطرأ على هذه النسبة، وفقاً للملحق 4 المتعلق بالإفصاح عن أي نسبة بدءاً من 0.5%، مع تقديم إفصاح نهاية العام عن رصيد الأوراق المالية.

المادة واضحة، وتعني أن الشركات ملزمة بتحديث البيانات عبر إفصاح في بداية كل سنة عن يملكون 5% أو أكثر، لكن لماذا حتى الآن هناك شركات في السوق تاريخ الإفصاح لها كما هو مسجل وثابت يعود إلى 25 ديسمبر 2011، أي قبل 15 عاماً تقريباً، وأخرى

شركات التوزيعات الفصلية... الرهان كبير عليكم

التزام شركات التوزيعات الفصلية سيكون نقطة فاصلة ومحطة في إعادة تقييم المستثمرين والمساهمين للأسهم، مقارنة بأسهم أخرى متضخمة سعرياً دون قدرة على تقديم أي توزيعات نقدية أو حتى منحة فصلياً أو سنوياً.

رسائل هذه الشريحة من الشركات ليست موجهة للمستثمر المحلي فقط، بل تمتد آثارها للمستثمر الأجنبي، وهو ما يترتب عليه زيادة السيولة الموجه للسوق من الطرفين، وخفض درجات المخاطر مع أي تقلبات أو اضطرابات مستقبلية.

يتطلع جموع المستثمرين والمساهمين أن تحافظ كتلة الشركات التي تقوم بتوزيعات فصلية على نهجها من دون تغيير، حيث أن تلك الخطوة ستكون أحد عوامل الدعم القوية للسوق في ترسيخ الثقة الاستثمارية، مهما كانت نسب التوزيعات التي سيتم إقرارها عن الفترة المنتهية.

مكاسب الحفاظ على قرارات التوزيعات تفوق بمرات ومراحل قرار العدول أو التأجيل عن الالتزام بالتوزيعات النقدية، خصوصاً وأنها تأتي في ظل ظروف وتحديات وتداعيات استثنائية.

التداول بالهامش يعوض ضغط خصومات العمولة

اعتبر مصدر استثماري أن فتح التداول بالهامش بمرونة غير معتادة تعتمد على ترك تقدير هامش المخاطرة لمقدم الخدمة سيكون ميدان تنافسي كبير، حيث أن الشركات التي ستقدم هامش تمويلي لقاعدة من العملاء ستكون وجهة لجموع المستثمرين، وستكون الفائدة في اتجاهين، للشركة والعميل، وستطغى عملية الطلب على التداول بالهامش على البحث عن خصومات عمولات التداول، لأن المكاسب التي يمكن أن يحققها العميل تفوق أضعاف خصم العمولة.

ويعتبر ذلك القرار من القرارات الذكية التي ستحقق أكثر من هدف في وقت واحد.

وجه البورصة يتغير في 2026... أدوات على سكة التطبيق

تشهد بورصة الكويت تغيرات جذرية على مستوى الأدوات المالية، يرافقها عمليات توعية عن دور الأدوات وأهميتها الاستثمارية في ممارسة جديدة غير مسبقة. تشريعاً تم إجازة وإقرار عدد من الأدوات والسماح

ببعض الممارسات التي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على البيئة الاستثمارية وترسخ المزيد من السيولة محلياً وهذه الأدوات تمثل فرصة أمام شركات الاستثمار القيادية لاستعادة دورها الفاعل الغائب منذ سنوات. فهل يكون

لعام 2026 نصيب في التطبيق والتنفيذ على أرض الواقع:

1. سوق الشركات الناشئة.
2. الصكوك والسندات.
3. صناديق المؤشرات المتداولة.
4. التداول بالهامش.

5. البيع على المكشوف.
6. السماح بإدارة أموال العملاء في حسابات تجارية بعائد.
7. السماح لشركات الوساطة بفتح محافظ استثمارية بإدارة العميل.

ما هو سقف حق المتداول والمستثمر في المعلومات المؤثرة؟

هل فرض الجزاءات المالية على الإفصاحات الغامضة والمنقوصة حافز وراذع في آن واحد؟

كل معلومة جوهرية تحمل ضبابية تتسبب في قرار خاطئ لمستثمر



في ظل إفصاحات عديدة لعدد من الشركات تحمل في طياتها ألباز وإشارات، على سبيل لمثال لا الحصر، ” تم التخرج من إحدى الشركات، أحد الأطراف ذو صلة، إحدى الشركات التابعة أو الزميلة“ إلى آخر الإفصاحات التي يرى جموع المستثمرين والمساهمين أنها منقوصة، وتحتاج مزيد من الإيضاحات. أيضاً عندما يتم تقديم إفصاح يتضمن الإشارة إلى الإفراج عن أموال محجوزة دون أن يتم تحديد قيمة المبالغ. بالمجمل كل معلومة ضعيفة غامضة غير مكتملة تفتح الباب أمام التأويلات والشائعات.

اللوائح المنظمة لملف الإفصاحات والشفافية تحتم وتشدد على تقديم كافة التفاصيل المتوفرة لدى الشركة عن المعلومات، وكذلك مبررات عدم إمكانية الإفصاح، إذ أن الأساس وفق نصوص اللائحة ذكر أكبر قدر ممكن من التفاصيل أو طلب وقف السهم في حالات عدم اكتمال المعلومة الجوهرية، وهنا أراد المشرع حماية المستثمرين والمساهمين طالما المعلومة غير مكتملة أو غير كافية، فإذا كان هذا الحال في حماية المساهمين وطلب وقف السهم حال عدم اكتمال المعلومات، فمن باب أولى تقديم كافة المعلومات والإيضاحات كاملة في حالات توافرها دون نقصان بل بزيادة وإمعان في التفاصيل، خصوصاً وأن القوانين أيضاً أوصت بأن تكون الإفصاحات بلغة واضحة وسهلة ومفهومة. اللوائح والقوانين ومعايير الحوكمة جميعها تحتم الشفافية وتحت على الوضوح وحق المستثمرين كافة في المعلومات بعدالة وسرعة ناجزة، لكن أمام حاجة بعض الإفصاحات لمزيد من الإيضاحات، لا

سيما الغامض أو غير الواضح أو غير المكتمل، تم توجيه الشركات لتقديم إفصاحات تكميلية، وهو دليل على عدم الاكتمال والنقص في المعلومات.

هذا التباين في مستوى الإفصاحات يفتح الباب أمام تساؤلات مستحقة، أهمها:

- 1 - ما هو سقف حق المستثمر والمساهم في المعلومات المؤثرة وكل ما يحيط بالمعلومة الجوهرية؟ وهل هناك أصلاً سقف محدد لهذا الحق؟
- 2- هل الإفصاحات التي يتم تقديمها من الشركات تراعي صغار المستثمرين والأفراد؟
- 3- هل أي معلومات يتم حجبها عن الإفصاح وفقاً للاستثناءات أو الحالات التي تحددها التنظيمات التشريعية، يتم حجبها عن كبار الملاك أيضاً؟

4- هل ثمة تعمد من بعض الشركات في تقديم إفصاحات غامضة ومتحورة قانونياً يصعب تفسيرها التفسير الدقيق، وكأنها إفصاح من باب رفع العتب وإخلاء مسؤولية؟

5- هل الشركات التي تقدم إفصاحات وتم الطلب منها تقديم إفصاح تكميلي بإيضاحات إضافية، تجهل القوانين وتجهل حق المساهمين والمستثمرين في المعلومات؟

في المقابل، إلى متى ستظل الشركات تحتاج إلى توجيه في ظل وضوح القوانين والتشريعات، وفي ظل التأكيد مراراً وتكراراً على أن الشفافية هي جزء أساسي وأصيل، بل هو جوهر أسواق المال في كل أنحاء العالم وفق الممارسات العالمية.

هل الجزاء يمكن أن يكون حلاً رادعاً؟

وإضافة تعديلات تستهدف تحسين الممارسة؟ خصوصاً وأن الأسواق في حالة تطور دائم، وأهم المؤثرات فيها هي المعلومة الواضحة التي تتجاوز أي ضبابية ولو بنسبة ضئيلة، لأن كل غموض أو كل تفسير أو تأويل خطأ يترتب عليه قرار استثماري.

ثمة تساؤل مستحق الدراسة وهو، هل الجزاء المالي على الشركة التي تقدم إفصاحات منقوصة أو غامضة، أو التي يتم توجيهها لتقديم إفصاح تكميلي، قد يكون حلاً محفزاً ورادعاً في الوقت ذاته للشركات؟ ما الذي يمنع دراسة مثل هذه المقترحات

مسؤولية المساهمين كبيرة

شركات تديرها أقليات بنسب طفيفة، وتملك كافة البيانات والمعلومات بحكم مناصبها، سواء في مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي، في حين الأغلبية تنتظر وتترقب إفصاحات الشركات. هذا الواقع يتحمل المساهم جزء منه بسبب غيابه عن الحضور والمشاركة الفاعلة في الجمعية العمومية.

أين مبادرات ومشاريع الذكاء الاصطناعي على قوائم استثمارات القطاع الخاص؟

هل تتجاوز الشركات الكبرى والقيادية النمط الاستثماري التقليدي في القطاعات الروتينية؟

إطلاق مبادرات استثمارية مبكرة يفرص تمويلية كثيرة



2.7
تريليون حجم
الاستثمار في
البنية التحتية
و294 مليار
استثمارات سنويا

لها الوقت الكافي لاتخاذ قرارات أفضل.

في ظل التقدم الكبير للتكنولوجيا، هل تقود الكيانات الكبرى مبادرات نوعية تحقق ثورة في التعليم لمواكبة هذا التطور من قاع أساسي بهدف بناء أجيال علمية مبكرة؟

هل تتجاوز الشركات الكبرى والقيادية النمط الاستثماري التقليدي من تملك أسهم وعقار وسندات ومضاربات هنا وهناك؟

إذا لم يكن هناك ميزانيات مرصودة لهذا القطاع مبكراً على أدنى تقدير، يجب أن يكون هناك توسع في التطبيق والاستخدام وتعزيز قدرات البنى التحتية مبكراً وفق رؤية استثمارية هادفة.

فبجانب الفرص الواسعة التي يمكن أن يتيحها الذكاء الاصطناعي استثمارياً وتمويلياً، فهو يساعد في اكتشاف العمليات الاحتمالية، وإدارة المخاطر، وتحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية.

الذكاء الاصطناعي لم يعد مقتصرًا على قطاع بعينه، بل يغطي كافة القطاعات سواء التعليمية والصحية والمالية والمصرفية وغيرها، حيث يرفع من درجة الإنتاجية ويقلل الكثير من الأكاليف التقليدية، ويوفر قراءات دقيقة من خلال خوارزميات نظام الذكاء الاصطناعي التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل أسرع من البشر، من خلال المراجعة السريعة لجميع الجوانب ذات الصلة، وبالتالي تحصل الشركات على ميزة تنافسية، لأن هذا النظام يوفر

تتجاوز الاستثمارات العالمية الموجهة للذكاء الاصطناعي حاجز 2.7 تريليون دولار، متضمنة الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية، ومراكز البيانات، والشركات. كما يُقدر حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي بـ 375.93 مليار دولار، مع توقعات بنمو هائل ليصل إلى 2.48 تريليون دولار بحلول عام 2034.

الاهتمام بالاستثمار في قطاع الذكاء الاصطناعي يسيطر على «طاولة» النقاشات في كل الاقتصاديات الكبرى والمتوسطة، وإقليمياً سبق القطاع الخاص أيضاً بخطوات، سواء على صعيد الاستثمارات أو الاستخدام، إذ تتجه العديد من الشركات إلى الذكاء الاصطناعي لتحليل بياناتها لاتخاذ قرارات مستنيرة، حيث تمتلك ما يقرب من 35% من الشركات الذكاء الاصطناعي المدمج، و9 من أصل 10 مؤسسات تستخدم هذه التكنولوجيا للبقاء في المقدمة في السوق.

أيضاً هناك تسارع في تجهيز وتأهيل البنية التحتية في جميع أنحاء العالم باستثمارات كبيرة في أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي.

هذا التسارع الكبير دفع مستثمرين إلى التساؤل عن استثمارات الشركات الكبرى في «الذكاء الاصطناعي»، سواء كمبادرات أو استثمارات في كبرى الشركات الريادية والقيادية في الذكاء الاصطناعي.

ماذا عن السوق المحلي؟ السوق يحتاج إلى مبادرات واضحة عبر استثمارات تُشكل أولوية، خصوصاً وأن السباق طويل في قطاع متغير ويفرض نفسه بقوة ويحتاج مبادرات في ضوء الملاحظات التالية:

- 1- استثمارات مباشرة في فرص إقليمية وعالمية تضمن انفتاح للسوق على أهم القطاعات عالمياً.
- 2- تأسيس صناديق ضخمة للانفتاح على بعض مشاريع الذكاء الاصطناعي إقليمياً وعالمياً.
- 3- البدء في تبني استراتيجية وخطة متوسطة وطويلة الأجل للتوسع التدريجي في هذا القطاع بمشاركة مؤسسية ضخمة.
- 4- عدد من الشركات بدأت في استخدام قشور وأبجديات الذكاء الاصطناعي في مجالات سطحية وعلى استحياء.
- 5- من أهم القطاعات التي يجب أن تبادر وتستفيد من إمكانات الذكاء الاصطناعي هو القطاع المالي والمصرفي،

صراع التغيير

قال مصدر استثماري أن الذكاء الاصطناعي كقطاع لو حاز على 25% من اهتمام الشركات بتقارير الاستدامة والانبعاثات الكربونية وكذلك يوم المرأة العالمي، وغيرها من القضايا، سيكون هناك عملاق آخر مستقبلي قادم، كفرص وجودة وكقطاع يمكن أن يكون نواة لفرص تُدرج مستقبلاً في السوق، مشيراً إلى أن الملف يحتاج نقلات نوعية أساساً في الاستعانة بالخبرات العلمية على حساب الكوادر التقليدية الروتينية.

أرقام مذهلة تستحق التأمل

الذكاء الاصطناعي أكثر من 61% من إجمالي استثمارات رأس المال المخاطر عالمياً بقيمة 258.7 مليار دولار

تمويل الشركات الخاصة: تواصل الشركات الرائدة ضخ استثمارات ضخمة تتراوح بين 30 إلى 40 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي التوليدي.

التوقعات المستقبلية للاقتصاد
تشير التقارير إلى أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد تضيق قرابة 15 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

الإنفاق العالمي: يقرب الإنفاق على البنية التحتية ومراكز البيانات والرقائق المتقدمة من 2.5 إلى 2.7 تريليون دولار.

حجم السوق السنوي: قُدّر سوق الذكاء الاصطناعي بـ 294.16 مليار دولار في عام 2025.

المعدل السنوي للنمو: يسجل السوق معدل نمو سنوي مركب بنسبة 26.6%.

استثمارات رأس المال المخاطر
الاستحواذ على التمويل: شكلت استثمارات

3 عوامل مؤثرة في قرار زيادة رأس المال

حالة ترقب لقرارات البنوك... ولها الأولوية لغز تضخيم حجم التغطية هو عدم سداد قيمة الأسهم مسبقاً

الشركة والمزاج العام والإقبال عليها، وتستطلع آراء المستثمرين عموماً، ومؤخراً هناك إقبال على الفرص التشغيلية ذات المستقبل والتي تتسم بقوة ومستقبل مالي.

تبقى الإشارة إلى أن بعض الاكتتابات التي تشهد تغطيات كبيرة بأضعاف مضخمة بمرات عديدة تأتي في ظل طلبات مؤسسية تم تقديمها دون أن يتم سداد قيمة الأسهم المطلوبة، وهو ما يفتح الباب أمام تكرار طلبات كبيرة بأرقام قياسية، ما يدعم النتيجة النهائية لحجم الطلب لزوم أغراض تسويقية.

في هذا الإطار يترقب شرائح من المساهمين والمستثمرين بعض قرارات زيادة محتملة من نافذة القطاع المصرفي، وهي متوقعة في ضوء متغيرات محتملة ذات صلة بحجم مشاريع مرتقبة، علماً أن الأولوية لدى المستثمرين ستكون لصالح البنوك التي تعتبر أكثر القطاعات كفاءة وملاءة وثقة في تحقيق أرباح أو منح المساهمين توزيعات.

هذا الوضع دون أي تحسن يذكر أو خفض للخسائر، فكيف إذا سيقتنع المساهم بضخ سيولة جديدة في شركة لم تشهد أي تغير يذكر على صعيد النشاط التشغيلي أو هيكله أوضاعها، ومستقبلها غامض، ولا يوجد فيها أساساً قاعدة ملاك أو إفصاح واحد لمستثمر استراتيجي، وهو ما يعني أن الشركة بلا هوية وبالتالي مخاطر هذا النوع مرتفعة.

النموذج الثالث هو غياب التوزيعات لبعض الشركات منذ نحو 15 عاماً على صعيد المجموعة التي تنتمي لها ككل، فضلاً عن غياب أي وجود لخارطة مستقبلية واضحة، وغياب أي محفزات مقنعة للمساهمين ليقوموا بضخ سيولة تزيد عن سعر السهم السوقي ربما ثلاثة أضعاف.

شركات الاستثمار أصبحت ترفض قبول أي شركة لإدارة عملية زيادة رأس المال أو التعهد بتغطية زيادة رأس المال، حيث أن الشركة المديرة تقيم

لم يعد طلب زيادة رأس المال كما كان في السابق في سنوات الزواج، وقت وفرة السيولة القياسية التي تلاحق أسهم الاكتتابات، بعد أن أصبح طلب السيولة من الأفراد يواجه تحديات كبيرة، خصوصاً في ظل الخسائر الكبيرة التي تحملتها تلك الشريحة.

قرار زيادة رأس المال يحدده ثلاثة عوامل أساسية:

1. مستقبل الشركة وأسباب الزيادة أحد ارتكازات القرار الاستثماري. فلم يعد المستثمرون يتهافون على أي شركة تقرر طلب الزيادة، لا سيما وأن هناك كيانات ليس لديها أي مشاريع أو هوية تشغيلية ولا معالم استثمار واضحة وتطلب من المساهمين تغطية اكتتابات، رهاناً على الفجوات السعرية بين السعر السوقي وسعر الاكتتاب.

2. الشركات الخاسرة التي وصلت حافة الهاوية، وهي ما قبل نسبة الـ 75% من الخسارة التي يتوجب معها وقف السهم، والأكثر من ذلك أنها ترزح منذ سنوات تحت

سوق شرق... إقبال كبير مبكر على طلب المساحات التأجيرية

فريدة، وتجربة تعيد للسوق حضوره التاريخي عندما تم تدشينه كسوق فريد من نوعه موقعاً وحجماً.

الإقبال الكبير يعكس ثقة أكبر في العقارات المتحدة التي قدمت أعلى عطاء وفازت بالمشروع بفارق كبير عن أقرب منافس، ما يعكس أن هناك رؤية شاملة للاستثمار، والشركة تحركت وفق خطة محسوبة بدقة.

في الوقت الذي قامت فيه شركة العقارات المتحدة بتوقيع عقود إعادة التأهيل والتطوير والصيانة لمشروع سوق شرق، هناك طلب كبير مبكر على حجم مساحات في السوق الذي ينتظر أن يخرج بحلة جديدة مميزة تنافسية. فبحسب المصادر المتابعة هناك تصور جديد كلياً سيعيد للواجهة البحرية، التي تعتبر أفضل موقع لمجمع تجاري ترفيهي، مكانته كوجهة

أحكام التعويضات تحفز شهية المساهمين المتضررين

مع زيادة عدد الأحكام التعويضية الصادرة لصغار المساهمين في الشركات المشطوبة، شهدت الأيام الماضية حراكاً وتنسيقاً وذلك لتشكيل مجاميع وتحالفات للمضي قدماً في تقديم دعاوى ضد مجالس الإدارات لطلب التعويض.

مصدر قانوني أكد أن الدعوى يمكن تقديمها منفردة من المساهم، ويمكن تقديمها بشكل جماعي، وهي حق أصيل لكل مساهم متضرر، وهي من القضايا الواضحة التي تحمل قوة في الأدلة والدلالة بحكم الملاحظات الصادرة عن الجهات الرقابية.

ضرائب المقاصة ترفع بند المصروفات الأخرى

هي أحد مكونات هذه الزيادة، وبالتالي بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 27.97%، مقارنة مع 22.34% لذات الفترة من العام الفائت.

مليون دينار كويتي، مقارنة مع 2.72 مليون دينار في العام السابق. وأوضحت أن ضرائب الشركة الكويتية للمقاصة

كشفت شركة بورصة الكويت أن بند المصروفات الأخرى عن فترة الربع الأول تضمن زيادة إجمالية قدرها 27.93%، ليصل إجمالي التكاليف نحو 2.84

صندوق الأسرار:

1 الصفقات الخاصة التي تمت على سهم "الوطني" تعود لمجموعة استثمارية كبرى معروف ترتيبها ضمن قوائم كبار ملاك البنك الرئيسيين. الصفقات الخاصة ترتيبات داخلية تخص المجموعة، والسهم من الثوابت والأصول الراسخة ضمن هيكل وخارطة الاستثمارات، ولم يخرج من الصفقات أسهم لأي طرف خارجي.

2 الرئيس التنفيذي المحترف في قراءة البيانات المالية واصطناع الفرص والانقضاض عليها، وصاحب القدرة على صناعة السوق بخبرة ودقة، وصاحب الرهانات الصائبة، صاحب كل تلك المهارات، لماذا أداء شركته سيئ وسعره السوقي "طايح حظه".

3 متى يمكن أن يتعلم صغار المستثمرين من ممارسات بعض من يقدم لهم وعود مثل "بيض الصعو"، من يظهر فقط وقت الرواج، عندما تكون الريح شديدة والجميع طائر، أما وقت التصحيح يتوارى عن الأنظار. السوق بيانات وأرقام وعداها من وعود فهي محفوفة بالمخاطر لأنها ليست على أساس صلب.

4 30 يونيو سيمثل سقف مهم ومحطة مفصلية في مسار أحد الصفقات العقارية الكبرى. كافة النوايا إيجابية والتقارب إيجابي، وكل الأطراف حريصة، والفريق المنفذ يمضي بثبات للبناء على كل خطوة لتلبية باقي الاستحقاقات الرسمية.

5 شركة استثمارية بدأت في "نفذ الغبار" عن شركات تابعة وزميلة بهدف إعادة تأهيلها وتجهيزها للإدراج في البورصة. ضمن هذا الإطار شركة تم تقديمها فعليا وفي انتظار الموافقة النهائية، والثانية على الطريق لكنها تحتاج عام أو أكثر للتجهيز. المجموعة من الكيانات المتحفظة الهادئة، ولديها هيكل ملاك متناغم وطويل الأجل ولا يبحث عن التضخيم واصطناع الأحداث والأصول، وهو يمضي بثبات وتريث شديد.

6 قدمت شركة عقار للاستثمارات العقارية تقرير عما تم ترتيبه من رهن للأوراق المالية، حيث تضمن التقرير وجود سهم شركة واحدة في محفظة الرهونات، ممثل في شركة المنار للتمويل والإجارة بكمية 76.486 مليون سهم في محفظة "بنك وربة".

7 بلغت كمية الأسهم المرهونة من بنك وربة لدى "شركة الدولي إنفست" 235.198 مليون سهم، تمثل نسبتها إلى رأس المال 4.979%.

8 إحدى الشركات المشطوبة أكدت على المساهمين بضرورة الحضور شخصياً وبالبطاقة الأصلية كإثبات لتسلم دعوة حضور الجمعية وجدول الأعمال، حيث يتم التشديد والتدقيق على عدم تسرب أو سحب أي بطاقات يمكن أن تُستخدم ضمن النصاب المعارض.

9 من المنتظر أن تشهد ملكية لمستثمر استراتيجي تغيرات جذرية تعكس القرار الذي اتخذه قبل أسابيع بالبيع.

10 مستثمر من النوع الجامبو أبدى انزعاجه من الزج باسمه في ملف السيطرة على إحدى الشركات، علماً أنه ليس له أي علاقة بتلك الممارسات نهائياً، وأكد أنه يعمل في النور وليس لديه ما يخفيه، وحذر الجميع من الانسياق وراء أي معلومات غير دقيقة أو اتخاذ أي قرار إلا بعد التأكد منه من المصادر والقنوات الرسمية.



تتغير الأزمنة وتتعاقب الوجوه ... لكن الاحتيال واحد



أو نباهة أو ذكاء، إنها سلوك سيئ سلبي يستطيع الكثيرون ممارسته بسهولة، لكن تمنعهم قوانين الأخلاق التي لا تعرفونها عندما تلتهمون الأخضر واليابس من أجل مصالحكم الخاصة والطوفان يجرف من بعدكم، فهل تتعظون ممن سبقكم بتوريث العار المجتمعي لطابور الورثة.

ونواميس الكون أن الحساب قادم مهما تأخر، ومهما تيقن من تيقن أنه فلت أو سيفلت من الحساب.

وأخيراً، إلى بعض المحتالين، ما عليكم الوعي به هو أن ممارساتكم ليست شطارة

○○○○○○○○○○

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

○○○○○○○○○○

الاحتيال هو الثابت والقاسم المشترك على مر العصور والأزمنة. تتغير الوجوه وكذلك الأدوات والآليات، لكن «أكلي السحت» ومصاصي الدماء، ومن يعتاشون على الإضرار بالآخرين، وأصحاب الوجوه المتلونة المتحولة التي تتبدل حسب الموجة، كل هذه ممارسات ليست جديدة أو حديثة، إنما هو إرث سيئ من مستنقع الفاسدين والمفسدين مالياً، عديمي الأخلاق، مدعين الفضيلة ممن يقولون ما لا يفعلون.

مدارس الاحتيال متعددة ومختلفة وسلوكياتها متباينة، لكنهم يلبسون جميعاً قناع الشرف والفضلي، ويدرسون عن الأخلاق، ويصدرون الشعارات الرنانة عن الأمانة، ويحاربون الفساد علناً، لكنه فساد الآخرين بالطبع، أما فسادهم فمباح ومشروع وربما قليل من الماء يُطهره.

هذه الشريحة من الفاسدين يلبسون آلاف الأقنعة ولهم آلاف الوجوه، حتى أن بعضهم يعتبر من أكبر المتبرعين الخيّرين، وربما بعضهم من مؤسسي المساجد، لكن لنقف أمام ما جاء في الأثر "من لم تنهه صلواته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً"، والتي تتطابق مع قول الله تعالى، (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ).

لذلك ليس هناك أي عجب أو استغراب من أن يكون فاسداً أو متلاعباً أو ذو تاريخ سلبي في الشركات والكيانات التجارية، ثم يتصدر المشهد وسدة الإدارة في كبرى المؤسسات، ففي بعض الأحيان أصحاب البصمة السيئة قد يحالفهم الحظ مؤقتاً، كما قال الحق سبحانه وتعالى، (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ) .

فهم يهتمون بترتيب الدفاتر والميزانيات والبيانات المالية، وينمقون تقارير الحوكمة والاستدامة، ويتعاقدون مع الأبواق ويرتبون الشعارات مع «الداماكجية» و«المطبلين» لكن على من تتلوا مزاميرك ياداود...!!

قد يستمر المحتال لسنوات، وقد لا ينكشف، وقد يكون هناك من يوفر له الحماية ومن يدعمه ومن يوفر له النصاب الكامل للاستمرار، لكن علمتنا الحياه وقوانينها

زلزال عام 2026: كيف أعاد الصراع صياغة خارطة الطاقة والاقتصاد العالمي؟

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



لم يعد عام 2026 يُقرأ كحدث عابر في سجل الاقتصاد العالمي، بل كنقطة تحوّل مفصلية أعادت تشكيل موازين القوة والطاقة على نحو غير مسبوق. فبعد انقضاء ذروة الصراع وهدوء اضطراباته المباشرة، بات من الواضح أن العالم لم يخرج من تلك الأزمة كما دخلها؛ إذ كشفت التطورات عن هشاشة عميقة في بنية النظام الاقتصادي الدولي، وأجبرت الدول على إعادة النظر في مسلمات استمرت لعقود.

عند قوم فوائد؛ حيث تسببت الاختناقات في خلق نافذة فرص تاريخية للاقتصادات البديلة والدول الواقعة خارج الحزام المباشر للصراع:

انتعاش الممرات البديلة

تحولت الأنظار فوراً إلى خطوط الأنابيب البرية ومشاريع الربط السككي العابرة للقارات. وانتعشت الممرات اللوجستية التي تربط وسط آسيا بأوروبا، وشهدت شبكات النقل البري عبر الأنابيب في دول مثل تركيا والجزائر تدفقات استثنائية، مما عزز من موقعها كعقد استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنها.

طفرة التعدين الأفريقية واللاتينية.

مع فرض الصين لقيود على معادنها وتوقف شحنات الخليج، اتجهت الرساميل العالمية بشكل مكثف نحو أمريكا الجنوبية وإفريقيا. وحققت دول مثل زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (في قطاع النحاس والكوبالت) والبرازيل طفرة استثمارية غير مسبوقة لتطوير مناجمها وتوطين صناعات التكرير الأولية.

تسريع الثورة الخضراء.

كانت الأزمة بمثابة الوقود الحقيقي لتسريع برامج التحول الطاقوي؛ فالتكلفة الباهظة للوقود الأحفوري جعلت من الاستثمار في طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر خياراً تجارياً رابحاً وجاذباً للمستثمرين وليس مجرد التزام بيئي، مما أدى لطفرة في مشاريع التخزين والبطاريات عالمياً.

اضطراب السلع الأساسية والأمن الغذائي العالمي

ضرب الصراع سلاسل توريد حيوية أخرى تتجاوز الوقود، مما هدد الأمن الغذائي والصناعي العالمي:

شبه كامل، مما أدى لاحتجاز ملايين البراميل من الإنتاج اليومي، وبحلول منتصف شهر مايو، كانت هناك مئات الناقلات العالقة داخل الخليج العربي. واضطر كبار المنتجين في المنطقة لإعلان حالة «القوة القاهرة» وخفض الإنتاج لعدم توفر مساحات تخزينية. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة وروسيا أكبر المستفيدين من هذه الفوضى، حيث حققت الولايات المتحدة زيادة ضخمة في إيرادات صادرات الوقود، بينما استفادت روسيا من الارتفاع الجنوني للأسعار لتعزيز فوائدها المالية.

أزمة الغاز الطبيعي وتهديد التصنيع الأوروبي

أدى توقف إمدادات الغاز الطبيعي المسال القطري، الذي يمثل حصة وازنة من الصادرات العالمية، إلى تفجير أزمة طاقة كبرى ثانية في أوروبا. فتضاعفت أسعار الغاز في القارة العجوز خلال أيام قليلة لتصل إلى مستويات قياسية.

ودفعت هذه المخاوف الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد بشكل مكثف على الغاز المسال الروسي، ما كشف عن استمرار التبعية للطاقة الروسية رغم جهود التنويع السابقة. وأدى الارتفاع الحاد في تكاليفات الكهرباء والمواد الخام إلى قيام مصانع الكيماويات والصلب في أوروبا بفرض رسوم إضافية كبيرة، مما أثار مخاوف جدية من «تراجع التصنيع الدائم» وفقدان القارة لقدرتها التنافسية الصناعية أمام الأقطاب الدولية الأخرى.

جانب التفاؤل: الفرص البديلة وإعادة توطين الثروات

رغم القتامة التي فرضتها الأزمة، إلا أن قانون الاقتصاد الأزلي يشير إلى أن «مصائب قوم

لقد أظهرت تلك المرحلة أن الاعتماد المتبادل الذي طالما اعتُبر ضماناً للاستقرار، يمكن أن يتحول سريعاً إلى مصدر تهديد استراتيجي. كما بينت أن أسواق الطاقة، رغم تطورها، لا تزال عرضة لصدمات حادة قادرة على إحداث تأثيرات متسلسلة تمتد من الصناعة إلى الأمن الغذائي وحتى الاستقرار المالي العالمي. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار صراع 2026 بمثابة «زلزال جيو-اقتصادي» لم يقتصر أثره على لحظة وقوعه، بل امتدت تداعياته لتعيد رسم خريطة النفوذ والفرص في عالم يتجه بثبات نحو تعددية قطبية أكثر تعقيداً.

شهد عام 2026 صراعاً وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه أكبر اضطراب في إمدادات الطاقة العالمية منذ عقود، واعتُبر الصدمة الأكثر حدة في تاريخ أسواق الطاقة العالمية على الإطلاق. لم يتوقف التأثير عند حدود النفط، بل امتد ليزعزع استقرار أسواق الغاز الطبيعي، والأسمدة، والمعادن الصناعية الحيوية، مما أحدث هزة هيكلية في أركان الاقتصاد العالمي وأدى إلى إعادة تقييم شاملة لسلاسل التوريد الدولية.

شلل الملاحه في مضيق هرمز وقفزات أسعار النفط

تسبب إغلاق مضيق هرمز، الذي يعبر من خلاله عادة شريان رئيسي من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً، في ارتفاعات قياسية وفورية في الأسعار. فتجاوز سعر خام برنت حاجز المئة دولار للبرميل في أوائل مارس لأول مرة منذ سنوات، ليصل لاحقاً إلى ذروة قياسية، وفي الوقت نفسه، سجل خام دبي رقماً غير مسبوق نتيجة الانقطاع شبه الكامل للإمدادات المتجهة إلى الأسواق الآسيوية. وانخفضت الشحنات عبر المضيق بشكل



حيث يجتمع النمو المنخفض مع التضخم المرتفع، ما دفع اقتصادات كبرى مثل ألمانيا وإيطاليا نحو حافة الركود التقني. كما تسبب تغيير مسارات الشحن بعيداً عن قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح في إضافة تكاليف لوجستية ضخمة زادت من فاتورة التجارة العالمية سنوياً.

الخلاصة:

لم يكن صراع 2026 مجرد أزمة عابرة في أسواق الطاقة، بل لحظة فاصلة أنهت عملياً مرحلة الاستقرار النسبي التي حكمت الاقتصاد العالمي لعقود. فقد كشف هذا الحدث أن موازين القوة لم تعد تُقاس فقط بالقوة العسكرية أو المالية، بل بمدى السيطرة على الموارد الحيوية وسلاسل الإمداد الاستراتيجية. ما يتشكل اليوم ليس مجرد اضطراب مؤقت، بل نظام عالمي جديد أكثر تشنّناً وتنافسية، تتراجع فيه مركزية الهيمنة الواحدة لصالح تعددية قطبية حادة، حيث تتسابق الدول لتأمين الطاقة، المعادن، والغذاء باعتبارها ركائز السيادة الحقيقية. وفي هذا السياق، لم يعد السؤال من سيتعافى أولاً، بل من سيتمكن من إعادة التموّض بسرعة داخل هذه الخريطة الجديدة.

خلال السنوات المقبلة، يُرجّح أن نشهد تسارعاً في تفكيك سلاسل التوريد التقليدية، وتصاعداً في التحالفات الإقليمية المغلقة، إلى جانب سباق محموم نحو الطاقة البديلة والتقنيات المرتبطة بها. وبذلك، يمكن القول إن زلزال 2026 لم يُعد تشكيل الحاضر فقط، بل سيؤثر تأثيراً هلي صياغة المستقبل من خلال وضع الأسس لاقتصاد عالمي مختلف جذرياً، ستكون فيه المرونة والاعتماد الذاتي أهم من الكفاءة والتكلفة.

رغم سمعة الذهب التاريخية كملاذ آمن، إلا أن الصراع خلق حالة عُرفت بـ «مفارقة تصفية الذهب» فيعد أن وصل المعدن الأصفر إلى ذروة قياسية غير مسبوقة، تعرض لأكبر انخفاض شهري في تاريخه لاحقاً. ويعود ذلك لاضطرار المستثمرين والبنوك المركزية لبيع الذهب لتوفير سيولة فورية لتغطية «طلبات الهامش» في أسواق السندات والأسهم المتعثرة.

أما البتكوين، فقد تعرضت لضغوط بيعية مماثلة في بداية الأزمة كجزء من عملية تصفية الأصول لتوفير النقد، حيث انخفضت بشكل حاد في يوم واحد. ومع ذلك، بدأت الأصول الرقمية في التعافي لاحقاً مع إعلان الولايات المتحدة عن خطط لإنشاء احتياطي استراتيجي من البتكوين، ونمو سوق العملات المستقرة بشكل ضخم كبديل للدولار الورقي في المناطق المتضررة.

العملات الورقية وأزمات الأسواق الناشئة ارتفع الدولار الأمريكي بقوة كونه الملاذ الأخير للسيولة، مما سحق عملات الأسواق الناشئة، حيث هبط البيزو الفلبيني لمستويات تاريخية متدنية. وفي الوقت نفسه، واجهت إيران انهياراً كاملاً في نظامها المصرفي وتضخماً جامحاً، مما دفع البنك المركزي لإصدار ورقة نقدية ذات فئة تاريخية ضخمة هي الأكبر في تاريخ البلاد، في محاولة لمواجهة التدهور الحاد في القوة الشرائية.

المؤشرات الكلية وخطر الركود التضخمي تشير التقديرات الدولية إلى أن الحرب قد خفضت النمو الاقتصادي في الدول العربية بقيم مالية هائلة. وارتفعت توقعات التضخم العالمي لتتجاوز المستويات المستهدفة في بريطانيا والولايات المتحدة. هذه الضغوط وضعت العالم أمام خطر الركود التضخمي

الأسمدة والغذاء: قفزت أسعار اليوريا بشكل حاد نتيجة انقطاع صادرات الخليج التي تمثل جزءاً كبيراً من السوق العالمي. وهدد هذا النقص خلال موسم الزراعة الربيعي بخفض غلة محاصيل القمح والأرز والذرة، مما ينذر باستمرار ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على المدى المتوسط.

المعادن الصناعية: تسبب نقص الكبريت في تعطل إنتاج النحاس في تشيلي بعد حظر الصين لصادراتها منه. كما تضاعفت أسعار الهيليوم لعدة مرات، مما أضر بصناعات أشباه الموصلات والتصوير الطبي. كما سجلت أسعار الألومنيوم والتنجستن ارتفاعات حادة بسبب اختناقات التصدير والقيود التجارية الصينية.

انهايارات الأسواق المالية والسندات

سيطر الرعب والهروب من المخاطر على الأسواق المالية العالمية، مما أدى لموجات بيع واسعة:

أسواق الأسهم: تراجع مؤشر «داو جونز» بقوة فور اندلاع الصراع، وشهدت الأسواق الناشئة انهيارات تاريخية؛ حيث سجلت المؤشرات في كوريا الجنوبية وباكستان هبوطاً حاداً في يوم واحد. وكانت شركات الطيران الخاسر الأكبر نتيجة القفزة الهائلة في تكاليف الوقود.

أسواق السندات

تعرضت السندات العالمية لموجة بيع مكثفة أدت لارتفاع العوائد وتكلفة الاقتراض، ووصل العائد على السندات الأمريكية إلى مستويات مرتفعة، مما زاد الضغوط على ميزانيات الدول ورفع معدلات الرهن العقاري لمستويات قياسية.

مفارقة تصفية الذهب والبتكوين

أهلاً وسهلاً بصناديق ETFs في بورصة الكويت،،، ولكن!

بقلم - خالد كرم

خبير أسواق الأسهم العالمية وصناديق المؤشرات المتداولة



جميل هذا الزخم التسويقي عبر منصات التواصل الاجتماعي بقيادة هيئة أسواق المال عندما قامت مشكورة باستعراض فريق عملها من الكويتيين الأكفاء والمميزين في تقديمهم لمنتج صناديق المؤشرات المتداولة ETFs الذي صدرت لائحته التنظيمية مؤخراً.

وإذ نفتخر اليوم بهذا الإنجاز، فقد كانت لنا عدة مساعي، وغيرنا، منذ عدة سنوات عبر مناشدة هيئة أسواق المال عبر التواصل المباشر وعبر وسائل التواصل الاجتماعي بضرورة الإسراع بتقديم وإيجاد التنظيم القانوني والإجرائي أسوة بأسواق العالم بشكل عام، وتحديدًا بعد انضمام بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة، وأسوة بما تقدمه الأسواق الثانوية في المنطقة منذ عشرات السنوات بشكل خاص.

يمنح المستثمرين التعرض المباشر للشركات الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية ADX وهو صندوق Chimera S&P Kuwait Shariah ETF – Income

عامل الزمن ... وجاهزية الشركات المرخصة !

يتوقع أن تتقدم عدد من الشركات الاستثمارية المرخصة في طرح صناديق مؤشرات متداولة في قادم الأيام، لكن السؤال المطروح هل هناك جاهزية من قبل الشركات من حيث إدارات العمليات والعاملين في إدارات الثروات وتحديدًا من قبل فرق إدارة الأصول والصناديق؟ المؤشرات الأولية ومن نظرة سريعة (عشوائية) نعتقد أن ليس الجميع لديه الجاهزية، لا من حيث المعرفة المسبقة، حيث أغلب العاملين في القطاعات الرئيسية لإدارات الأصول لم يتم تأهيلهم مسبقاً لمثل هذا النوع من المنتجات، والبعض الآخر نعتقد أنه قد تفاجأ بطرح اللائحة التنظيمية دون تحضير تنسيقي وفني مع اتحاد شركات الاستثمار.

هذا لا يعني أن تأسيس المنتج وطرحه عملية معقدة، نحن هنا نتحدث عن الجاهزية التي قد تحول دون التقدم لطرح المنتج بشكل سريع، أي أن عامل الزمن قد يكون عائق في طرح المنتج. نقترح على اتحاد شركات الاستثمار الإسراع إلى عقد ندوات وورش عمل ودورات تدريبية للشركات المرخصة بالتعاون مع عدة جهات قامت بتقديم المنتج في أسواقها.

تجارب الأقربون ... مادة جاهزة للاستفادة!

حتى ساعة كتابة هذه السطور، هناك (24) صندوق ETF مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية ADX و (13) مدرج في السوق المالية السعودية Tadawul و (2) في سوق دبي المالي DFM و (2) في بورصة قطر QSE. في 10 سبتمبر 2012، كتب الاقتصادي السعودي الدكتور فهد الحويماني، رأيه حول

تاريخياً، فقد سعى العديد من مدراء الأصول والتنفيذيين لتقديم المنتج في بورصة الكويت، إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها الانجاز بسبب عدم وجود أنظمة ولوائح تنظم طرح ذلك في بورصة الكويت، إلا أن بعض تلك المحاولات قد نجحت عبر إدراج صندوقين في أسواق عالمية. في يوليو 2008، قامت شركة الساحل للتنمية والاستثمار بإدراج أول صندوق لتداول المؤشرات التي تعكس أداء السوق الكويتي في بورصة لندن والذي يعد الأول من نوعه، كان ذلك تحت رعاية وإشراف التنفيذيين في الشركة آنذاك خالد العصيمي والدكتور سليمان العبدالجادر. وفي أبريل 2019، قامت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي KMFIC بإدراج صندوق KMFICE FTSE Kuwait Eq- uity UCITS ETF في سوق لندن المالي والذي يستثمر في أسهم الشركات المتوقع إدراجها ضمن مؤشرات FTSE Russell كان ذلك بقيادة الرئيس التنفيذي للشركة آنذاك عادل الحميضي ومدير قطاع الأصول السابق السيد أحمد الفهد. وفي يناير 2020، قبل كورونا بأيام تقدمنا بفكرة إنشاء صندوق ETF متعدد الإدراج بالتعاون مع إحدى الشركات السعودية التي لديها النية بعمل صندوق مشترك ومتعدد الإدارة، على أن يتم إدراجها في السوق السعودي كمرحلة أولى ثم في بورصة الكويت عند إقرار اللوائح مع إحدى الشركات الكويتية المرخصة، إلا أن الفكرة لم يكتب لها النجاح بسبب أحداث كورونا وأسباب أخرى لا نرغب الخوض فيها الآن.

صناديق كويتية في أسواق غير كويتية !

نعم هناك عدة صناديق ETFs قائمة ويتم تداولها في بورصات غير كويتية تستهدف الشركات المدرجة في بورصة الكويت، يأتي في طليعتها صندوق iShare MSCI Kuwait ETF الذي يحمل رمز KWT المدرج في السوق الأمريكي منذ سبتمبر 2020 ويدار من قبل عملاق إدارة الأصول شركة BlackRock. وهناك صندوق ETF تم إدراجها في فبراير 2022

ببساطة، صناديق المؤشرات المتداولة ETFs هي صناديق استثمار مفتوحة تدرج وحداتها في السوق الثانوي وتهدف إلى محاكاة أداء مؤشر أو سلة من الأصول مع تداول (وحداتها) بشكل لحظي خلال جلسات التداول مثل الأسهم المدرجة.

تعد صناديق ETFs أحد أشكال المنتجات الاستثمارية المتداولة ETPs والتي تهدف الأخيرة إلى تتبع أداء أصل أو مؤشر أو سلعة أو استراتيجية استثمارية يتم تحديدها وتسويقها من قبل مدير الصندوق، ما يعني أن أسم Ex- change Traded Products هو اسم «المظلة» Umbrella Term الذي يضم عدة أنواع من المنتجات (الأدوات) الاستثمارية المتداولة في الأسواق الثانوية ويمكن تصويرها:

- صناديق المؤشرات المتداولة Exchange Traded Funds.
- صناديق سندات الدين المتداولة Exchange Traded Notes.
- صناديق السلع المتداولة Exchange Traded Commodities.

هذا وقد ظهر مصطلح ETP لأن المستثمرين أصبحوا يتداولون منتجات كثيرة في البورصة، وليس فقط صناديق الاستثمار، ليضم ETPs جميع المنتجات التي تتداول في البورصة ويتم تداولها طوال جلسة التداول ويمكن شراؤها وبيعها مثل الأسهم وتتبع أصلاً أو مؤشراً أو سلعة أو استراتيجية، إلا أن أشهر تلك المنتجات المتداولة هي صناديق المؤشرات المتداولة ETFs.

القرار التاريخي ... بعض التجارب الناجحة!

شكل إقرار لائحة صناديق ETFs في الكويت الذي صدر في يونيو 2026 خطوة تاريخية طال انتظارها، فهي لا تعني فقط إضافة منتج استثماري جديد إلى السوق الثانوي، بل تمثل بداية مرحلة جديدة في صناعة إدارة الأصول، تفتح الباب أمام الابتكار المالي وجذب رؤوس الأموال المحلية والدولية.



أسباب فشل صناديق المؤشرات المتداولة في السوق السعودي آنذاك، والتي قد تم تلافي بعضها في السنوات التالية، حيث أشار:

– هناك تضارب صارخ في تركيبة الصندوق (كان صندوق واحد مدرج من قبل شركة فالكم الذي أصبح اسمها شركة يقين) ليس له مثيل في صناديق المؤشرات العالمية، وهي أن مدير الصندوق وإداري الصندوق وصانع السوق وأمين الحفظ والقائم على المؤشر الذي يحاكيه الصندوق هم موظفون في جهة واحدة، وربما هناك شخص واحد يقوم بأكثر من دور فيها ما يفقد الصندوق المصداقية اللازمة لدى المتداول.

– تدار صناديق المؤشرات الدولية مؤشرات معروفة لعامة الناس مثل مؤشر «داو جونز» و مؤشر SPX ومؤشر الناسداك، وغيرها من المؤشرات التي تمثل قطاعات معينة وتدار من قبل جهات مختصة، وليست تدار من قبل الجهة المنشئة للصندوق كما في صناديق المؤشرات السعودية حيث كل شيء يقدم من الجهة نفسها.

بالإضافة إلى ما سبق، عندما قامت هيئة أسواق المال باستطلاع رأي العموم عبر منصة تويتر (X) في 16 يوليو 2024، قمنا عبر حسابنا بتلك المنصة KhalidTrader بتقديم عدة تساؤلات يأتي في طليعتها إجراءات الشخص المطلع، والتي نعني فيها لو قامت شركة لديها صندوق ETF وكان عدد من مكونات ذلك الصندوق عائدة لمدير الصندوق أو لشركة تابعة كيف سيتم التعامل في مثل هذه الحالة؟ كما تسألنا عن دور أمين الحفظ في مراجعة خطأ التتبع، وهل له الحق في معرفة إجراءات التوازن وإعادة التوازن لمكونات الصندوق بشكل لحظي؟ هل يعد ذلك إفشاء لسرية المعلومات الداخلية لمدير الصندوق؟ ماذا عن إمكانية تغيير هدف وكيان صندوق استثماري قائم إلى صندوق ETF ومن ثم إدراج وحداته في السوق الثانوي؟ وعدة استفسارات تم طرحها قبل إقرار اللائحة.

على هيئة أسواق المال وبالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار الإسراع لعقد ندوات وورش عمل لمناقشة عدة ملاحظات وتساؤلات تفاديا لأية إخفاقات فنية قد تنشأ مع طرح المنتج في المستقبل.

صناديق «كاثي وود» ... قصة ملهمة!

في الأسواق العالمية، وتحديدًا في سوق الأسهم الأمريكية لم تعد صناديق ETFs

مجرد أداة تتبع لمؤشرات تقليدية كمؤشرات SPX و Nasdaq بل أصبحت وسيلة للاستثمار في الأفكار المستقبلية مثل الذكاء الصناعي، والأمن السيبراني، والروبوتات والطاقة النظيفة، واستعمار الفضاء.

من أبرز النماذج التي غيرت مفهوم صناديق المؤشرات المتداولة ETFs عالميا تجربة شركة ARK Invest بقيادة المستثمرة الأمريكية Cathie Wood ، والتي لم تبني نجاحها على امتلاك رأس مال ضخّم أو تاريخ طويل، وإنما على بناء منظومة بحثية متخصصة تستشرف التقنيات التي قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة.

لقد أدركت ARK مبكرا أن المستثمر لا يبحث فقط عن التعرض للسوق، بل يبحث عن التعرض للأفكار المستقبلية؛ لذلك ركزت فرقها البحثية على الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وتقنيات الجينوم، والطاقة النظيفة، والمركبات ذاتية القيادة، والفضاء، والعملات الرقمية، ثم حولت تلك الأبحاث إلى صناديق مؤشرات متداولة ETF ذات استراتيجيات واضحة يمكن للمستثمر تداولها بسهولة وشفافية.

إن القيمة الحقيقية في تجربة ARK لا تكمن في أسماء الصناديق التي تديرها، وإنما في نموذج العمل الذي سبق إطلاق تلك الصناديق، فالأبحاث كانت المنتج الأول، بينما جاءت الصناديق الاستثمارية باعتبارها التطبيق العملي لتلك المعرفة، وهو ما منح الشركة هوية استثمارية مميزة تختلف عن كثير من مديري الأصول التقليديين.

استنساخ ملائم يتماشى مع طبيعة بورصتنا!

هل نحتاج إلى استيراد صناديق (أفكار) معلبة جاهزة؟ أم نحتاج لاستيراد خبرات ستعمل على تحقيق الفارق التنافسي و اختصار عامل الزمن في طرح صناديق ETFs؟

عالم اليوم عالم مفتوح، وكل شيء أصبح سهل الوصول إليه، ولأننا في الكويت قد تأخرنا في طرح ETFs ولأسباب عديدة أغلبها (أسباب فنية)، كان لزاما علينا التفكير خارج الصندوق، حيث يمكن الاستفادة من خبرات الشركات العالمية الرائدة في صناعة صناديق المؤشرات المتداولة، من خلال تبني شركات استراتيجية لنقل المعرفة وتدريب الكفاءات المحلية وتطوير

إدارات الأبحاث وتصميم منتجات تناسب مع طبيعة السوق الكويتي بغية المساهمة في تصميم منتجات استثمارية حديثة ونوعية ولربما تكون فريدة تلائم المستثمر الذي يستهدف بورصة الكويت بشكل عام.

إن العديد من أسواق المال لم تبني صناعة صناديق المؤشرات المتداولة بالاعتماد على الخبرات المحلية وحدها، بل استفادت من شركات استراتيجية مع مؤسسات عالمية تمتلك خبرات طويلة في إدارة الأصول، وصناعة المؤشرات، والتسعير، وصناعة السوق، وإدارة المخاطر. ومن شأن تبني نموذج مشابه أن يختصر على السوق الكويتي سنوات من التعلم والتجربة، ويعزز فرص نجاح المنتجات الجديدة منذ مراحلها الأولى.

لك أن تتخيل أن يتم إطلاق أول صندوق ETF مع مؤسسة عالمية تمتلك خبرات واسعة في الابتكار، وعدة صناديق نوعية مدرجة في أسواقها، حيث أن تلك الخطوة ستحقق عدة أهداف منها:

– نقل الخبرات العالمية إلى قطاع إدارة الأصول والعمليات للشركات الكويتية المرخصة.

– تطوير منتجات استثمارية نوعية بديلة عن الصناديق التقليدية.

– تعزيز مكانة بورصة الكويت كمركز استثماري لديه منتجات استثمارية ابتكارية مدرجة في السوق الثانوي.

– جذب سيولة مستثمرين إقليميين وعالميين باحثين عن منتجات نوعية.

– دعم رؤى الكويت في تنويع القطاع المالي وتطوير أسواق رأس المال.

إن نجاح تجربة صناديق المؤشرات المتداولة في الكويت لن يقاس بعدد الصناديق التي سيتم إدراجها خلال العام الأول، وإنما يقاس بقدرة السوق على بناء صناعة متكاملة تجمع بين الابتكار، والكفاءة التشغيلية، والحوكمة، والقدرة على المنافسة إقليميا.

وإذا نجحت شركات إدارة الأصول والصناديق في استثمار هذه الفرصة، فقد لا تكون مجرد سوق تتبنى منتجات عالمية، بل سوقا يصدر أفكارا ومنتجات استثمارية إلى المنطقة بأكملها.

ليش لا كنا سابقين في الآجل والبيوع والخيارات Options قبل الآخرين.

من الرقائقي إلى الطاقة... أين ينتقل سباق الذكاء الاصطناعي؟

صفقة Microsoft مع Chevron تكشف تحوّل المنافسة... والخليج قد يملك جزءاً من الحل

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي

***تنويه: المقال
للتوعية والنقاش
فقط، ولا يعد توصية
استثمارية.



هذه الأفكار ليست جديدة بالكامل، لكنها تكشف عند جمعها اتجاهًا يستحق التوقف عنده: فسباق الذكاء الاصطناعي لم يعد يدور حول الرقائقي المتطورة وحدها، بل أصبح يشمل الطاقة والشبكات والتبريد والبنية التحتية اللازمة لتشغيلها. ومن هنا جاء هذا المقال لمناقشة أبرز ما طرح حول هذا التحول، وشرحه بصورة مبسطة، وربطه بما قد يعنيه للمستثمر ولمنطقة الخليج.

لفت انتباهي خبر توقيع Microsoft اتفاقية طويلة الأجل مع Chevron لتوفير الكهرباء لمركز بيانات جديد في غرب تكساس. وبالتزامن معه، تابعت عدداً من الأخبار والتقارير التي تناقش تصاعد احتياجات الذكاء الاصطناعي إلى الكهرباء، واتساع الفرص أمام شركات الطاقة والبنية التحتية، إضافة إلى ما قد تملكه دول الخليج من مقومات للاستفادة من هذا التحول.

فهل ينتقل جانب من سباق الذكاء الاصطناعي من الحصول على الرقائقي إلى بناء منظومة الطاقة اللازمة لتشغيلها؟

كما يمنح موقع الخليج بين ثلاث قارات فرصة لاستضافة مراكز بيانات إقليمية وخدمة أسواق متعددة، إلى جانب نمو الطلب المحلي من الحكومات والبنوك وشركات النفط والاتصالات. وتكمن الميزة هنا في اجتماع عدة عناصر معاً: الطاقة، والتمويل، والأراضي، والموقع، والخطط الحكومية للتحول الرقمي.

فرصة حقيقية... لكنها ليست مضمونة

رغم هذه المقومات، تواجه المنطقة تحديات لا يمكن تجاهلها، من أبرزها:

ارتفاع درجات الحرارة وكلفة تبريد مراكز البيانات.

الحاجة إلى تطوير شبكات الكهرباء والاتصالات.

ضرورة توفير الكفاءات التقنية والتشريعات الواضحة لحماية البيانات.

كما أن المنافسة لا تقتصر على توفير الكهرباء الأرخص، بل تشمل سرعة تنفيذ المشروعات، واستقرار الأنظمة، وجودة الاتصالات، وقدرة الدول على جذب الشركات والكفاءات العالمية.

لذلك لا تكفي وفرة الشمس أو الغاز أو رأس المال وحدها، فالنجاح يتطلب جمع الطاقة والبنية التحتية والتشريعات والمهارات البشرية ضمن منظومة واحدة متكاملة.

من تصدير الطاقة إلى استخدامها

تكمن الفرصة الأكبر للخليج في عدم الاكتفاء بتصدير النفط والغاز أو بيع الكهرباء، بل في استخدام هذه الموارد محلياً لجذب مراكز البيانات والصناعات الرقمية. فعندما تُستخدم الطاقة في تشغيل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، يمكن تحويلها إلى قيمة اقتصادية أعلى، وخلق وظائف متخصصة، وجذب شركات عالمية، وتوسيع مصادر الدخل بعيداً عن تصدير الموارد الخام. وبهذا لا تصبح المنطقة مورداً للطاقة فقط، بل شريكاً في بناء البنية التحتية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي الجديد.

سباق يتجاوز الرقائقي

لم ينته سباق الرقائقي، لكنه لم يعد السباق الوحيد. فالمرحلة المقبلة قد تكافئ الشركات والدول التي تستطيع الجمع بين التقنية والطاقة والبنية التحتية، وتُعد صفقة الطاقة التي جمعت الشركتين إحدى الإشارات المبكرة إلى هذا التحول.

السؤال لم يعد من يملك أفضل رقائقي فقط، بل من يستطيع بناء المنظومة الكاملة اللازمة لتشغيلها.

مثل Nvidia وMicrosoft وAmazon.

لكن التوسع الكبير في مراكز البيانات قد يوسع دائرة المستفيدين لتشمل:

شركات إنتاج الكهرباء والغاز.

مصنعي التوربينات والمحولات.

شركات التبريد والإنشاءات والبنية التحتية.

وهكذا قد تمتد فرص النمو من الشركات التي تصنع الرقائقي والبرمجيات إلى الشركات التي توفر البيئة اللازمة لتشغيلها.

لكن ليس كل سهم مرتبط بالطاقة مستفيداً تلقائياً. فالمقياس الحقيقي يتمثل في وجود عقود فعلية، وقدرة الشركة على تنفيذها، وحجم تأثير هذه المشروعات في إيراداتها وأرباحها.

لماذا يبرز الخليج في هذا النقاش؟

أشارت تقارير وتحليلات حديثة إلى أن منطقة الخليج قد تملك فرصة في هذا التحول، نظراً لاجتماع عدد من المقومات التي تحتاج إليها البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. فالمنطقة تملك احتياطات كبيرة من الغاز، وموارد شمسية وفيرة، وأراضي واسعة، ورؤوس أموال قادرة على تمويل المشروعات الكبرى، إلى جانب موقع جغرافي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

ولا تعني هذه المقومات أن الخليج سيصبح تلقائياً مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي، لكنها تفسر سبب حضوره المتزايد في النقاشات المتعلقة بالطاقة ومراكز البيانات.

مزيج متنوع من الطاقة

يمكن لدول الخليج الجمع بين أكثر من مصدر للطاقة، من أبرزها:

الطاقة الشمسية خلال ساعات النهار.

الغاز لتوفير الكهرباء المستمرة.

البطاريات لتخزين جزء من الطاقة.

وتُعد الإمارات والسعودية من أبرز الدول الخليجية الرائدة في مجال الطاقة الشمسية، مع توسع قطر وعمان أيضاً في تنفيذ مشروعات كبرى.

لكن الشمس وحدها لا تكفي لتشغيل مراكز البيانات على مدار الساعة، ولذلك تكمن أهمية الخليج في قدرته المحتملة على الجمع بين مصادر متعددة، بما يوازن بين الكلفة والاستقرار وخفض الانبعاثات.

أراضٍ ورأس مال وموقع استراتيجي

تحتاج محطات الطاقة ومراكز البيانات إلى مساحات واسعة واستثمارات ضخمة. وتملك دول الخليج أراضي يمكن تخصيصها لهذه المشروعات، إلى جانب صناديق سيادية ومؤسسات قادرة على تمويل بنية تحتية طويلة الأجل.

الرقائقي لم تعد التحدي الوحيد

خلال السنوات الماضية، تركزت المنافسة على قدرة شركات التكنولوجيا على الحصول على رقائقي الذكاء الاصطناعي المتطورة، خصوصاً رقائقي Nvidia.

لكن الرقائقي، مهما بلغت قوتها، لا تعمل وحدها.

فمراكز البيانات تحتاج إلى منظومة متكاملة، من أبرز عناصرها:

كهرباء مستقرة على مدار الساعة.

شبكات ومحولات قادرة على تحمل الأحمال.

أنظمة تبريد واتصالات وبنية تحتية متطورة.

ولا تكمن المشكلة في إنتاج الكهرباء فقط، بل في القدرة على إيصالها إلى الموقع المطلوب، بالكمية المناسبة، وفي الوقت الذي تحتاج إليه شركات التكنولوجيا.

كما أن ربط مراكز البيانات الجديدة بشبكات الكهرباء العامة قد يستغرق سنوات، نتيجة ارتفاع الطلب وبطء توسعة الشبكات. ولهذا اتجهت Microsoft إلى تأمين مصدر للطاقة بالقرب من مركز البيانات، بدلاً من الاعتماد الكامل على الشبكة العامة وانتظار توسعتها.

لماذا اختارت Microsoft الغاز الطبيعي؟

يكشف اختيار الغاز الطبيعي عن مفاضلة واضحة بين سرعة التنفيذ والاستدامة.

فالطاقة الشمسية والرياح أقل انبعاثاً أثناء التشغيل، لكن إنتاجهما غير ثابت، ما يفرض الحاجة إلى البطاريات أو مصادر طاقة احتياطية.

أما الطاقة النووية، فتستطيع توفير كهرباء مستقرة على مدار الساعة، لكن إنشاء المحطات الجديدة والحصول على الموافقات اللازمة قد يستغرق سنوات طويلة.

ويُعد الغاز الطبيعي خياراً أسرع نسبياً وقادراً على توفير الكهرباء بصورة مستمرة، لكنه في المقابل يرفع الانبعاثات، وقد يتعارض مع الأهداف البيئية التي أعلنتها شركات التكنولوجيا.

واللافت أن مركز البيانات سيحصل في مرحلته الأولى على الكهرباء مباشرة من محطة الغاز القريبة، ما يقلل اعتماده على الشبكة العامة، ويمنح Microsoft قدرة أكبر على التحكم في استقرار الإمدادات، إلى أن يتم الربط المحتمل بالشبكة الإقليمية لاحقاً.

هل يدفع سباق الذكاء الاصطناعي الشركات إلى تقديم سرعة التوسع وأمن الطاقة على أهداف الاستدامة، ولو بصورة مؤقتة؟

خريطة المستفيدين تتسع

اعتاد المستثمرون ربط طفرة الذكاء الاصطناعي بشركات

تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

«الشال»: مخصصات البنوك الربع الأول 2026 112.3 مليون دينار كويتي بنمو 18.8%

قدرة اقتصاد السعودية على امتصاص الصدمات عالية



أداء إيجابي مرتقب
لعام 2027 نتيجة
انفراج الأزمة وبدء
تدفق صادرات
النفط والغاز

اقتصادات
الخليج سوف
تعوض خسائرها
أو الهبوط في
معدلات نموها

قوة الطلب
المحلي وزيادة
الإنفاق الحكومي
على المشروعات
أبرز عوامل القوة



اقتصاديات الحجم في العمل المصرفي لصالح الكيانات المصرفية الكبرى

الأداء الحالي للقطاع المصرفي يظل جيداً نظراً لوضع الاقتصاد المحلي والعالمي



وأدنى في 14 مؤشر. أفضل المراكز، أو المركز الثالث، هو لمؤشر القوة المالية المرتبط بقطاع النفط، وثاني أفضل مؤشر وفي المركز الرابع هو خلوها تقريباً من الضرائب، وثالث أفضل المؤشرات هو لهبوط معدل البطالة، وكلها مرتبطة كلياً بالاعتماد على وضع سوق النفط ومدخراته من زمن رواج سوقه. المؤشرات الفرعية الثلاثة الأخرى الأفضل من مركزها الـ 31 وعددها 14 مؤشراً كما ذكرنا، هي المركز 14 لمستويات الأسعار ومعظمها مدعوم، والقيم والتوجهات في المركز 21 وهو أمر طيب، وسوق العمل بشكل عام في المركز 27 وهو مرتبط بأوضاع سوق النفط. ولن نعلق على كل المؤشرات الفرعية المتبقية التي تتخلف فيها الكويت عن مركزها الـ 31، ولكن التعليق على بعضها يكفي لأنها الأهم من حيث النوعية والأكثر ابتعاداً عن ترتيبها. وأكثرها تخلفاً وفي المركز 62 وضع الاقتصاد المحلي الحاضن لكل ما عداه، وفي نفس المركز أي الـ 62 البنية التحتية للعلوم، وفي المركز الـ 45 كلاً من الصحة والبيئة، والبناء المؤسسي، والمركز 44 في التجارة الدولية، والمركز 42 في التعليم، والمركز 41 لكل من تشريعات العمل والبنية الاجتماعية.

ولنكرر ما بدأنا به، بأن التقدم 5 مراكز أمر طيب، ولكن التفوق الأهم هو ذلك النسبي والنوعي، وذلك يتحقق ببذل جهد أكبر من أجل الارتقاء بمستوى المؤشرات الأكثر تخلفاً لضمان بيئة أعمال قليلة المخاطر عالية الجاذبية، خصوصاً وأن التقرير يذكر بأن موقع الكويت في خزين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 65، وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 61.

إلى 2026. وتقدمت الكويت ما بين بداية ونهاية الفترة من الموقع 38 إلى الموقع 31، وهو أمر طيب، ما يفترض مناقشته محلياً لاستمرار التقدم، هو، ليس فقط التقدم بالملق، وإنما التقدم النسبي والنوعي. والمقصود هنا هو أن الكويت إن أرادت الإرتقاء بمستواها التنافسي، لابد لها من الارتقاء بتنافسياتها ضمن إقليمها، ولابد لها أن تحصل على مواقع أفضل ضمن مؤشرات التصنيف الفرعية المهمة، وليس فقط تلك التي تتحقق تحصيل حاصل لوضعها المالي. التقدم النسبي ضرورة، إن أرادت الكويت المنافسة والتفوق كمركز مالي وتجاري وسياحي ووسيط نقل، وهي منافسة محمودة لها مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي. فهي، حتى مع التقدم خمسة مراكز ما بين السنتين من 2025 إلى 2026، لا تزال الأخيرة ضمن منظومة دول المجلس. فالإمارات تتصدر القائمة بحصولها على المركز الخامس، وقطر في المركز الحادي عشر، ثم السعودية والتي للتو بدأت مشروعها النهضوي في المركز الثالث عشر، ثم البحرين الصغيرة في المركز العشرين، تليها عُمان في المركز الخامس والعشرين. والكويت، والتي بدأت مشروعها النهضوي في خمسينات القرن الفائت، سابقة بعقود كل من حولها، تحتاج وتستحق مركزاً أكثر تقدماً ضمن إقليمها.

والتفوق النوعي المطلوب هو تفوق الكويت في المؤشرات الفرعية ذات العلاقة المستقلة نسبياً عن النفط لدعم الاستدامة الاقتصادية والمالية ومعهما استدامة سوق العمل، وعدد المؤشرات الفرعية 20 مؤشراً، حصلت الكويت على ترتيب أفضل من مركزها الواحد والثلاثين في ست منها،

«بلومبرغ» - خسائر حرب الإقليم

قال تقرير «الشال» الأسبوعي : تتفاوت التوقعات حول خسائر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بين مصدر وآخر، ونشرت وكالة «بلومبرغ» الأسبوع الفائت خلاصة استبيان في الفترة ما بين 12 و17 يونيو الجاري شمل مجموعة من الاقتصاديين من المصارف العالمية الكبرى حول خسائر كل اقتصاد ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وبينما هناك اتفاق بين كل التقارير حول جماعية الخسائر، يظل الاختلاف كبير حول مداها.

تتفق وكالة «بلومبرغ» مع البنك الدولي بأن اقتصاد الكويت سوف يكون من أكبر الخاسرين في عام 2026، إذ تتوقع له معدل انكماش بحدود 7.9%- مقابل توقعات بنمو موجب كانت بحدود 3.7% قبل الحرب، لتصبح الحصيلة بحدود 11.2%- ما بين الرقمين، الموجب والسالب. وبينما خسارة القطاع النفطي ضمن تكوين الاقتصاد الكويتي هي المهيمنة وهو أمر مفهوم نتيجة مساهمته القياسية في تكوين اقتصادها، تتوقع أن ينكمش القطاع غير النفطي بحدود 2.2%- بعد توقعات ما قبل الحرب بنمو موجب له بحدود 3.8%.

وتتفق «بلومبرغ» مع البنك الدولي باعتبار قطر مثل الكويت أكبر الخاسرين من تلك الحرب باحتمال انكماش اقتصادها بنحو 7.4%- للعام الجاري بعد أن كانت توقعات نموه موجبة قبل الحرب و بحدود 5.1%، لتصبح الحصيلة بين الموجب والسالب هي الأعلى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي و بحدود 12.5%-.

ثالث أكبر الخاسرين هو اقتصاد مملكة البحرين والمقدر له معدل انكماش للعام الجاري بحدود 6.0%-، مقابل توقعات بنمو موجب قبل الحرب بحدود 3.2%، لتصبح حصيلة التوقعات نحو 9.2%-. ورابع الخاسرين هو اقتصاد الإمارات وهو الأقل اعتماداً على النفط، وتتوقع لقطاعه غير النفطي أن ينكمش بنحو 2.8%- بعد توقعات بنموه بنحو 4.8%، أو بحصيلة ما بين السالب والموجب بحدود 7.6%-، وقطاع الضيافة والنقل والقطاع المالي والاستثمار من أكثر القطاعات حساسية للاضطرابات الجيوسياسية.

ويذكر تقرير بлумبرغ بأن اقتصاد السعودية من أكثر اقتصادات الإقليم قدرة على امتصاص الصدمات بسبب قوة الطلب المحلي وكثافة الإنفاق الحكومي على المشروعات، وتتوقع له نمواً موجباً بحدود 1.6% بعد توقعات بنموه موجباً قبل الحرب بحدود 4.4%، بينما توقعاتها لنمو قطاعها غير النفطي بحدود 3.0% أي أقل بـ 1.0% عن توقعات قبل الحرب. وقريب منها أداء الاقتصاد العُماني الذي لم يتأثر كثيراً بالحرب وتتوقع له نمواً موجباً أيضاً و بحدود 1.4% بفارق ضئيل عن توقعات ما قبل الحرب.

وكل التقارير تجمع على أن اقتصادات تلك الدول سوف تعوض خسائرها أو الهبوط في معدلات نموها في عام 2026، بأداء عام 2027 نتيجة انفراج الأزمة وبدء تدفق صادرات النفط والغاز والسياحة والتجارة والنقل، وذلك صحيح. ما أردنا التنبيه له هو أن حالة عدم اليقين عالية جداً، لذلك هناك تفاوت كبير وغير مهني بين توقعات مؤسسة وأخرى، مثالها الفارق الكبير بين توقعات البنك الدولي التي عرضنا لها الأسبوع الفائت، وتوقعات «بلومبرغ» التي تبدو أكثر تشاؤماً، لذلك لا بد من الانتباه إلى أن هامش الخطأ في تقديرات كل المؤسسات كبير.

مؤشر التنافسية الدولية 2026

صدر بتاريخ 18 يونيو 2026 مؤشر التنافسية من المعهد الدولي للتنمية الإدارية «IMD»، ويغطي الفترة ما بين 2023

نتائج البنك التجاري الكويتي – الربع الأول 2026

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق ربحاً (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 24 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 28 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2025، أي بانخفاض بنحو 4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 14.3%-. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع جملة المخصصات بقيمة أعلى من ارتفاع الربح التشغيلي للبنك.

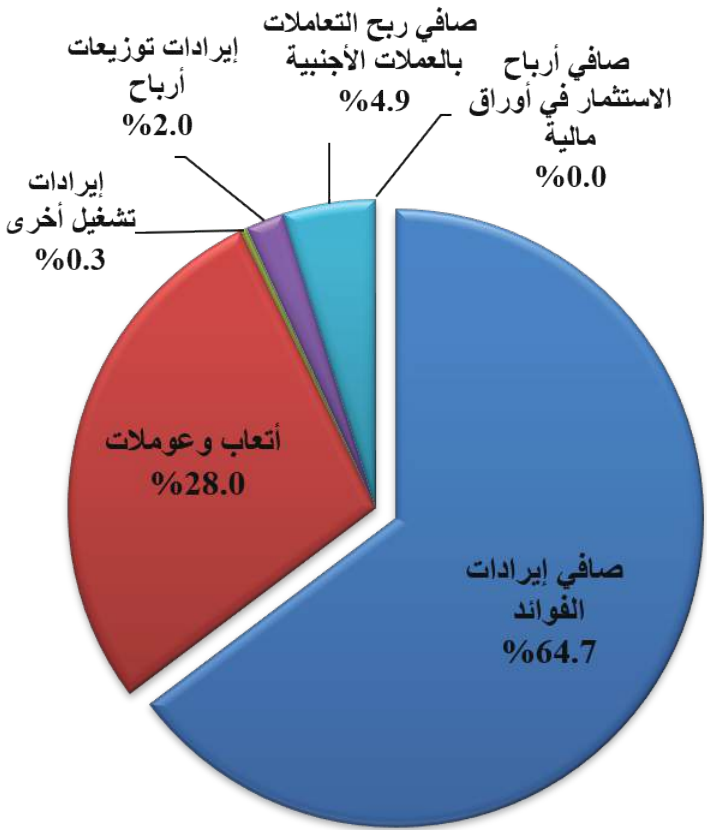
وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 3.5 مليون دينار كويتي أو بما نسبته 8.1%، وصولاً إلى نحو 46.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 822 ألف دينار كويتي أو بنسبة 2.8%، وصولاً إلى نحو 30 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 29.2 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي وبنسبة 11.0%، ليصل إلى 13 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.7 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 695 ألف دينار كويتي أو بنسبة 4.5%، وصولاً إلى نحو 16.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.9% بعد أن كانت نحو 36.1%. وبلغت جملة المخصصات نحو 4.5 مليون دينار كويتي، مقابل صافي معكوس من مخصص انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى بنحو 2 مليون دينار كويتي، أي بفارق بقيمة 6.5 مليون دينار كويتي بين الفترتين. وعليه، بلغ هامش صافي الربح نحو 51.8% بعد أن كان نحو 65.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2025.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 5.608 مليار دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 244.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.6%، مقارنة بنحو 5.363 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 15.0% أو بقيمة 731.5 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من العام الفائت حين بلغ آنذاك نحو 4.876 مليار دينار كويتي. وسجل بند قروض وسلفيات للعملاء ارتفاعاً بنحو 90.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 3.1%، ليصل إلى نحو 3.065 مليار دينار كويتي (54.7% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 2.974 مليار دينار كويتي (55.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2025. وارتفع بنحو 279.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.0% عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2025، حين بلغ نحو 2.786 مليار دينار كويتي (57.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 96.3% مقارنة بنحو 91.7% للربع الأول من عام 2025. وارتفع أيضاً، بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة 28.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.7%، وصولاً إلى 626.2 مليون دينار كويتي (11.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 598.1 مليون دينار كويتي (11.2% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام الفائت. وارتفع بنحو 149.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 31.3%، حين بلغ 476.7 مليون دينار كويتي (9.8% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة بنفس الفترة من عام 2025.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 272.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.9%، لتصل إلى نحو 4.851 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.579 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025، وكذلك حققت ارتفاعاً بنحو 748.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 18.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغ 4.103 مليار دينار

إجمالي الإيرادات التشغيلية في الربع الأول 2026



البيان	التغير		2025/03/31	2026/03/31
	القيمة	%	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)
مجموع الموجودات	731,534	15.0%	4,876,333	5,607,867
مجموع المطلوبات	748,295	18.2%	4,102,510	4,850,805
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	16,807-	2.2%-	773,531	756,724
مجموع الإيرادات التشغيلية	3,476	8.1%	42,895	46,371
مجموع المصروفات التشغيلية	695	4.5%	15,502	16,197
صافي (المحمل) المعكوس من مخصص انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى	6,456-	326.7%-	1,976	4,480-
الضرائب	333	24.9%	1,338	1,671
صافي الربح	4,008-	14.3%-	28,031	24,023
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات			2.4%	1.8%
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك			14.8%	12.5%
**العائد على رأس المال			56.3%	43.9%
ربحية السهم الواحد (فلس)	2.0-	14.1%-	14.2	12.2
إقفال سعر السهم (فلس)	299-	38.4%-	779	480
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)			13.7	9.8
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)			2.0	1.4

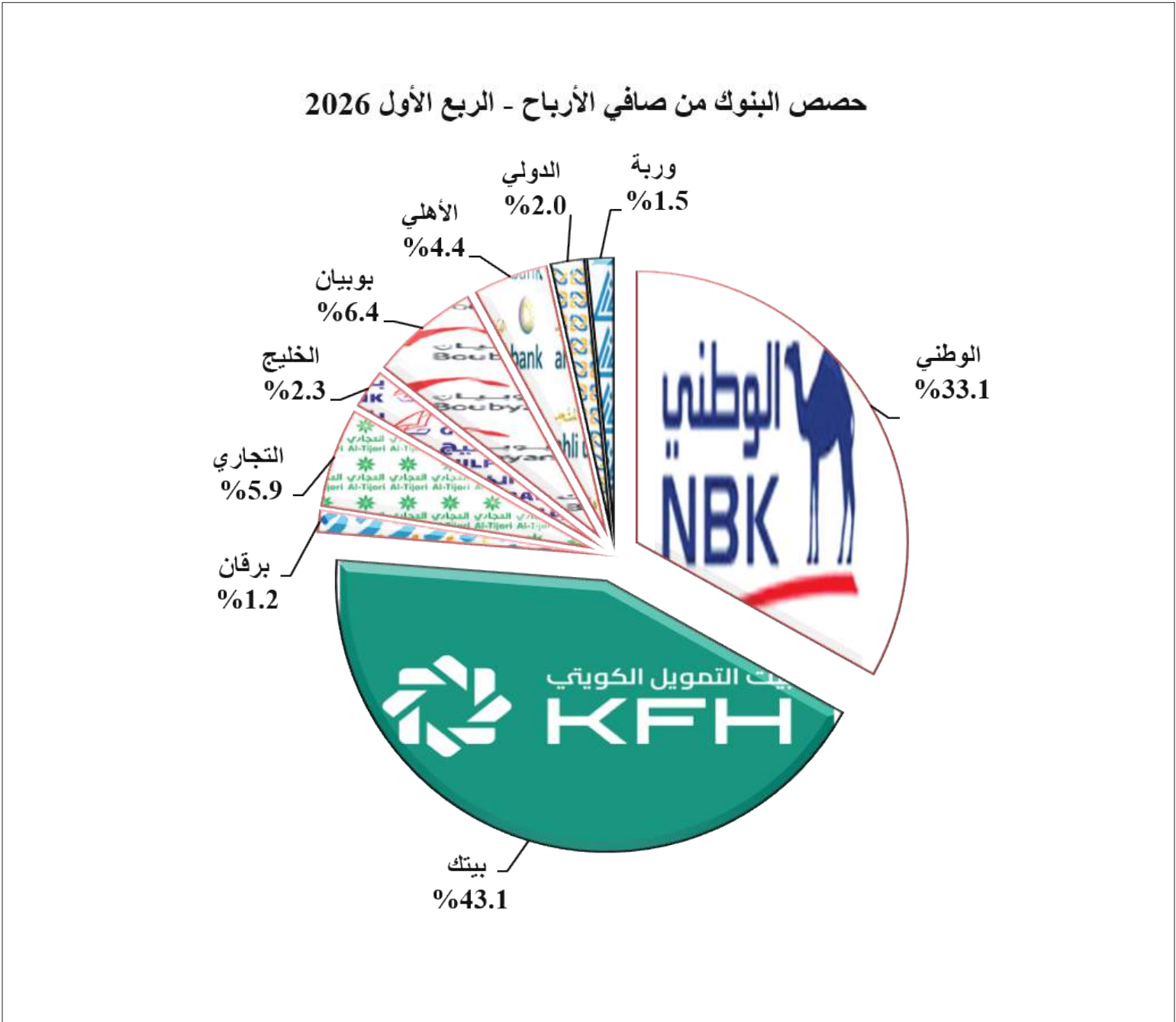
* المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2026 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026.

وكذلك انخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.8% مقابل نحو 2.4%. وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS) لتصل إلى نحو 12.2 فلس قياساً بنحو 14.2 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 9.8 ضعف، مقارنة مع 13.7 ضعف، أي تحسن، وذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 38.4%- مقابل انخفاض ربحية السهم الواحد وبنحو 14.1%- . وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 مرة مقارنة مع نحو 2.0 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.5% مقارنة بنحو 84.1% للفترة ذاتها من العام الماضي. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ انخفض العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي (ROE) إلى نحو 12.5% مقارنة بنحو 14.8%. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 43.9% قياساً بنحو 56.3%.



الأداء المجمع لقطاع البنوك - الربع الأول 2026



حقق قطاع البنوك الكويتية ويشمل 9 بنوك، خلال الربع الأول من العام الحالي ارتفاعاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، إذ بلغت أرباح الربع الأول 2026 بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 409.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 4.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.0%، مقارنة بنحو 405.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وارتفعت أرباح الربع الأول من العام الجاري بنسبة 11.7%، مقارنة مع أرباح الربع الرابع من عام 2025 البالغة نحو 366.4 مليون دينار كويتي. وتشير الأرقام، إلى أن ستة بنوك حققت ارتفاعاً في مستوى أرباحها، مقابل ثلاثة بنوك حققت تراجعاً مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبلغت قيمة إجمالي المخصصات التي احتجزتها البنوك خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 112.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 94.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 17.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.8%، ويظل الأداء جيداً ضمن وضع مضطرب لبيئتي الاقتصاد المحلي والعالم.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية وعددها خمسة بنوك نحو 192.2 مليون دينار كويتي، مثلت نحو 46.9% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة، ومنخفضة بنحو 2.9% - مقارنة مع الربع الأول من عام 2025. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 217.2 مليون دينار كويتي ومثلت نحو 53.1% من إجمالي صافي أرباح البنوك التسعة، ومرتفعة بنحو 4.7% عن مستواها في الربع الأول من العام السابق.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك محسوباً على أساس سنوي نحو 19.0 ضعف مقارنة بنحو 18.5 ضعف للفترة نفسها من العام الفائت. وتراجع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي إلى نحو 1.2% مقارنة بنحو 1.3%. وتراجع أيضاً، معدل العائد على حقوق الملكية، إذ بلغ نحو 10.8% مقابل نحو 11.4% للفترة ذاتها من العام الماضي.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك، حقق «بيت التمويل الكويتي» أعلى مستوى أرباح بين البنوك ببلوغه نحو

ذلك يعني أن المصارف السبعة الأخرى تشاركت في نحو 23.8% من أرباح القطاع، ما يرجح أن اقتصاديات الحجم في العمل المصرفي لصالح الكيانات المصرفية الكبرى. أعلى نسبة مشاركة ضمن البنوك الأخرى كانت لبنك بوبيان بنحو 6.4%، وكانت أدنى نسبة مشاركة لبنك برقان وبنحو 1.2%. وحقق «البنك الأهلي الكويتي» أعلى نسبة ارتفاع في الأرباح الصافية وبنحو 15.7%، بينما حقق «بنك برقان» أعلى نسبة تراجع في الأرباح الصافية بنسبة 52.2% -.

176.5 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 9.59 فلس) أو نحو 43.1% من صافي أرباح القطاع المصرفي، بنمو بنسبة 5.0% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2025. وحقق «بنك الكويت الوطني» ثاني أعلى أرباح بنحو 135.5 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 13 فلس) أو نحو 33.1% من صافي أرباح البنوك، وبنسبة ارتفاع بنحو 1.0% بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وبذلك، استحوذ بنكان (بيتك والوطني) على 76.2% من إجمالي أرباح البنوك،

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الخامس والعشرون 25/06/2026	الأسبوع الرابع والعشرون 18/06/2026	التغير %
عدد أيام التداول	5	4	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	694.5	697.7	-0.5%
مؤشر السوق العام	8,742.7	8,835.9	-1.1%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	448,211,142	654,974,008	
المعدل اليومي (د.ك)	89,642,228	163,743,502	-45.3%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,678,992,314	2,476,546,637	
المعدل اليومي (أسهم)	335,798,463	619,136,659	-45.8%
عدد الصفقات	111,676	136,041	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	22,335	34,010	-34.3%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	45,335,012	10.1%
الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	29,716,677	6.6%
بنك الكويت الوطني	27,768,327	6.2%
الشركة الوطنية للتنظيف	23,394,458	5.2%
الشركة الوطنية العقارية	19,793,861	4.4%
الإجمالي	146,008,335	32.6%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	116,049,664	25.9%
قطاع الخدمات المالية	100,242,959	22.4%
قطاع العقار	73,573,214	16.4%
قطاع الصناعة	73,218,247	16.3%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	52,932,532	11.8%

البيان	الأسبوع الخامس والعشرون 25/06/2026	الأسبوع الرابع والعشرون 18/06/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	11	14
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	16	12
عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)	2	3
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 694.5 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.2 نقطة ونسبته 0.5% - عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 43.1 نقطة أي ما يعادل 5.8% - عن إقفال نهاية عام 2025.



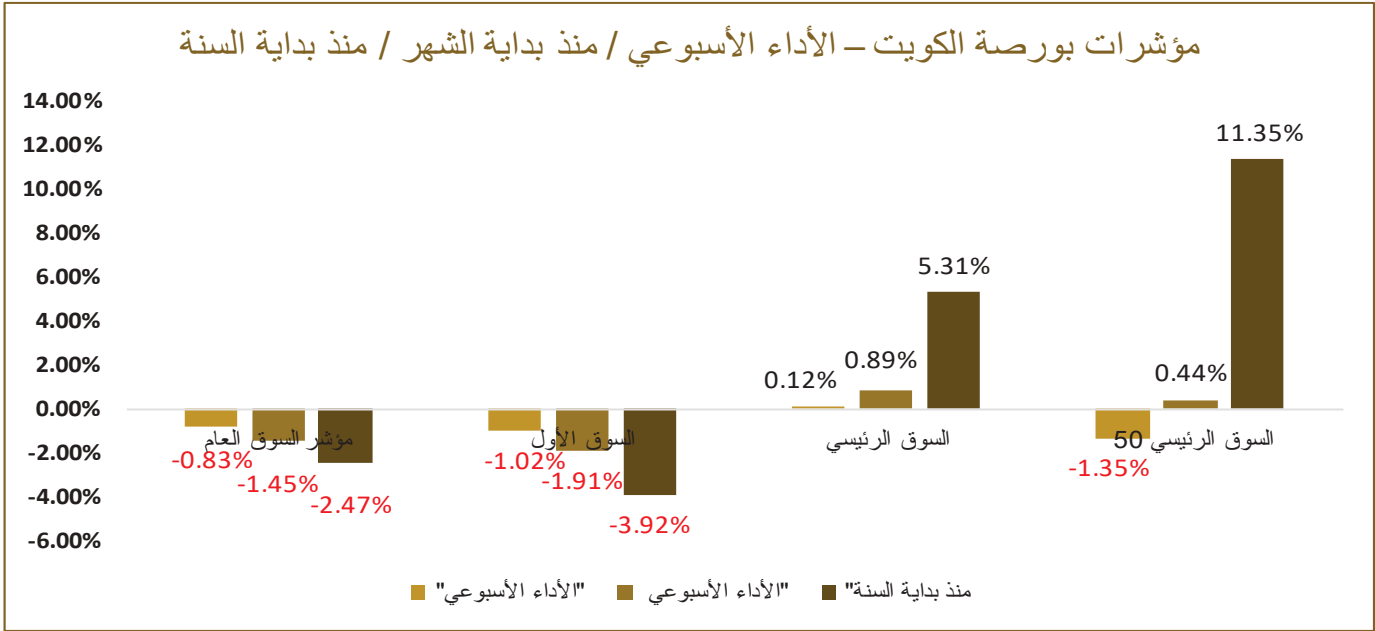
جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		25/06/2026	2026/06/18	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	751.2	762.6	(1.5)	903.2	(16.8)
2	بنك الخليج	368.2	367.2	0.3	352.6	4.4
3	البنك التجاري الكويتي	527.9	554.0	(4.7)	583.5	(9.5)
4	البنك الأهلي الكويتي	231.6	236.0	(1.9)	245.7	(5.7)
5	بنك الكويت الدولي	344.8	344.8	0.0	347.4	(0.7)
6	بنك برقان	321.4	324.9	(1.1)	361.3	(11.0)
7	بيت التمويل الكويتي	4,487.3	4,457.3	0.7	4,402.9	1.9
	قطاع البنوك	850.9	856.7	(0.7)	927.0	(8.2)
8	شركة التسهيلات التجارية	198.5	210.0	(5.5)	208.6	(4.8)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,616.6	1,656.6	(2.4)	1,778.8	(9.1)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	339.8	356.1	(4.6)	380.0	(10.6)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	265.7	276.0	(3.7)	275.0	(3.4)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	99.1	103.2	(4.0)	93.1	6.4
	قطاع الاستثمار	327.1	340.1	(3.8)	351.1	(6.8)
13	شركة الكويت للتأمين	136.4	132.7	2.8	140.0	(2.6)
14	مجموعة الخليج للتأمين	910.1	702.8	29.5	720.1	26.4
15	الشركة الأهلية للتأمين	322.9	315.0	2.5	363.3	(11.1)
16	شركة وربة للتأمين	227.0	227.0	0.0	220.7	2.9
	قطاع التأمين	321.8	282.3	14.0	300.2	7.2
17	شركة عقارات الكويت	816.4	823.4	(0.9)	840.2	(2.8)
18	شركة العقارات المتحدة	660.6	682.7	(3.2)	650.8	1.5
19	الشركة الوطنية العقارية	469.5	489.7	(4.1)	291.4	61.1
20	شركة الصالحية العقارية	1,860.4	1,832.3	1.5	1,827.7	1.8
	قطاع العقار	547.0	556.5	(1.7)	507.1	7.9
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	380.0	375.3	1.3	473.4	(19.7)
22	شركة أسمنت الكويت	661.8	663.3	(0.2)	640.7	3.3
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	747.0	732.6	2.0	839.3	(11.0)
	قطاع الصناعة	393.5	389.2	1.1	445.5	(11.7)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	828.6	803.5	3.1	941.6	(12.0)
25	شركة أجيليتني للمخازن العمومية	1,106.3	1,223.2	(9.6)	1,098.5	0.7
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,131.1	1,149.9	(1.6)	881.4	28.3
27	شركة سنجي القابضة	117.4	125.2	(6.2)	107.9	8.8
	قطاع الخدمات	941.3	970.1	(3.0)	808.3	16.5
28	شركة نقل وتجارة المواشي	89.2	86.7	2.9	90.8	(1.8)
	قطاع الأغذية	436.4	435.8	0.1	436.8	(0.1)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,044.8	993.3	5.2	1,000.7	4.4
	الشركات غير الكويتية	198.9	196.2	1.4	196.6	1.2
	مؤشر الشال	694.5	697.7	(0.5)	737.6	(5.8)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	52.03	100.00%	36,916.95	9,607.65
		مؤشر السوق الأول	39	43.22	83.07%	17,048.72	6,653.49
		مؤشر السوق الرئيسي	100	8.81	16.93%	19,868.23	2,954.16
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.09	5.93%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(220.20)	-2.47%	-0.83%
مؤشر السوق الأول	(371.87)	-3.92%	-1.02%
مؤشر السوق الرئيسي	440.53	5.31%	0.12%
مؤشر السوق الرئيسي 50	986.04	11.35%	-1.35%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	17.10	1.81	3.17%
مؤشر السوق الأول	18.65	1.97	3.00%
مؤشر السوق الرئيسي	11.39	1.22	4.16%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.45	1.45	2.54%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي									
القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E
البنوك	9	2,069.01	2,082.07	(13.06)	-0.63%	30,869.23	59.33%	1	19.35
الخدمات المالية	44	1,760.90	1,803.75	(42.85)	-2.38%	5,596.37	10.76%	2	14.62
الاتصالات	4	1,433.39	1,456.41	(23.02)	-1.58%	4,383.34	8.42%	3	10.89
العقار	29	2,019.29	2,067.21	(47.92)	-2.32%	4,274.39	8.22%	4	19.64
صناعية	19	756.21	762.89	(6.68)	-0.88%	2,495.36	4.80%	5	15.85
الخدمات الاستهلاكية	11	2,355.43	2,370.36	(14.93)	-0.63%	1,715.01	3.30%	6	17.89
التأمين	8	2,047.16	1,857.37	(12.47)	10.22%	823.70	1.58%	7	9.49
مواد أساسية	3	861.87	874.34	(12.47)	-1.43%	485.56	0.93%	8	20.19
الطاقة	6	1,795.06	1,809.88	(14.82)	-0.82%	483.18	0.93%	9	13.47
السلع الاستهلاكية	2	1,205.19	1,223.67	(18.48)	-1.51%	364.69	0.70%	10	18.58
الرعاية الصحية	2	652.79	568.52	(10.53)	14.82%	312.63	0.60%	11	19.12
منافع	1	373.68	384.21	(10.53)	-2.74%	156.20	0.30%	12	9.69
التكنولوجيا	1	5,099.77	4,750.57		7.35%	70.10	0.13%	13	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
أصول	0.282	0.348	-18.97%	12.80%	2.635	0.821
مراكز	0.188	0.219	-14.16%	-54.35%	18.58	3.75
الإماراتية	0.115	0.128	-10.16%	-19.58%	2.52	0.30
امتيازات	0.363	0.402	-9.70%	-3.46%	0.02	0.01
مخازن	0.142	0.157	-9.55%	2.13%	88.23	13.22

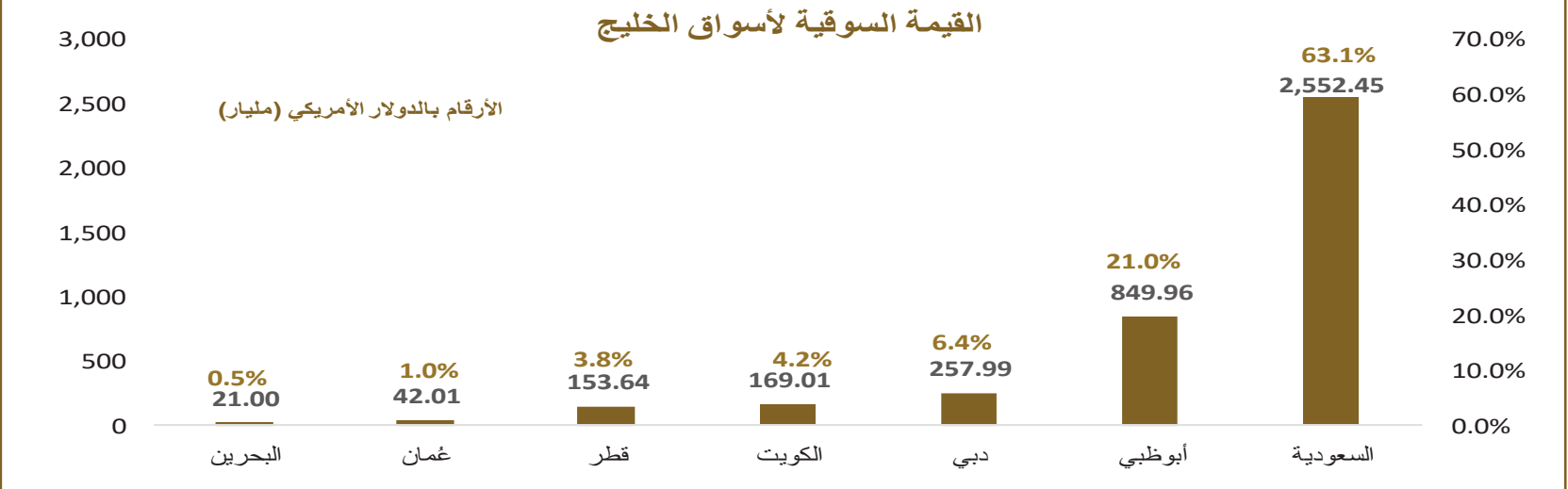
الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
بيتك	0.772	0.767	0.65%	3.58%	58.80	45.34
أولى وفود	0.356	0.354	0.56%	24.91%	81.67	29.72
وطني	0.807	0.819	-1.47%	-13.07%	34.18	27.77
تنظيف	0.274	0.302	-9.27%	127.46%	87.78	23.39
وطنية	0.116	0.121	-4.13%	60.19%	163.30	19.79

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
خليج ت	1.049	0.810	29.51%	26.39%	0.14	0.14
ميدان	1.054	0.823	28.07%	28.69%	0.15	0.15
وطنية م ب	0.291	0.250	14.02%	37.24%	25.56	6.92
تجارة	0.171	0.158	8.23%	80.70%	20.18	3.22
الأنظمة	0.701	0.653	7.35%	435.11%	5.34	3.55

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
وطنية	0.116	0.121	-4.13%	60.19%	163.30	19.79
مخازن	0.142	0.157	-9.55%	2.13%	88.23	13.22
تنظيف	0.274	0.302	-9.27%	127.46%	87.78	23.39
اكتتاب	0.035	0.033	5.99%	-5.35%	82.04	2.93
أولى وفود	0.356	0.354	0.56%	24.91%	81.67	29.72

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي									
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 25/06/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E
	مؤشر السوق العام	169.01	4.2%	8,907.60	8,687.40	-0.83%	-1.45%	-2.47%	17.10
	تاسي	2,552.45	63.1%	10,490.69	10,933.23	-1.69%	-1.31%	4.22%	15.39
	مؤشر قطر QE Index	153.64	3.8%	10,762.51	10,281.81	-2.18%	-2.59%	-4.47%	11.66
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.96	21.0%	9,992.72	9,876.06	-2.35%	1.79%	-1.17%	13.70
	مؤشر دبي العام DFM-GI	257.99	6.4%	6,047.09	6,024.59	-3.91%	4.64%	-0.37%	9.43
	مؤشر مسقط MSX 30	42.01	1.0%	5,866.80	7,313.91	-3.69%	-5.71%	24.67%	13.68
	مؤشر البحرين العام BASI	21.00	0.5%	2,066.54	2,041.60	0.67%	3.16%	-1.21%	7.68

القيمة السوقية لأسواق الخليج



شركة الساحل للتنمية والاستثمار

إدارة التداول

الخط الساخن

1899222

واتساب

1899222

بريد الكتروني

cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول

بورصة الكويت تستضيف وتنظم فعالية حول آفاق السوق والرؤى الاقتصادية بالتعاون مع MEIRA

جمعت الفعالية متخصصين في علاقات المستثمرين من ممثلي الشركات المدرجة

مناقشة أبرز التوجهات التي تشكل أسواق المال وممارسات التواصل مع المستثمرين



من اليمين- محمد عبدال ودانيال كاي ودلال الدوسري وناصر مشاري السنعوسي وإيمان العوضي وفهد عبدالمحسن البشر وأحمد محمد الجاسم

«تكتسب وتيرة التعافي متانتها من استقرار التدفقات التجارية والأوضاع المالية. وفي هذه المراحل الدقيقة، تبرز القيمة الحقيقية لعلاقات المستثمرين، حيث يشكل تقديم صورة دقيقة وشفافة حول الأولويات التمويلية والخطط طويلة الأجل الركيزة الأساسية للمحافظة على مصداقية الشركات واستدامة ثقة مجتمع الاستثمار المحلي والدولي.»

ركائز الاستدامة والشراكة الاستراتيجية

تندرج هذه الفعالية كخطوة محورية ضمن استراتيجية بورصة الكويت للاستدامة المؤسسية، وتجسيدا لشراكتها الممتدة مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) وفرعها المحلي. وتستهدف هذه الشراكة تعميق ثقافة الحوكمة وترسيخ الشفافية، بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لاسيما الهدف الرابع «التعليم الجيد» والهدف السابع عشر «عقد الشراكات لتحقيق الأهداف»، مما يضمن رفع كفاءة السوق ونشر الوعي المعرفي لدى كافة الأطراف الفاعلة في البيئة الاستثمارية. من جانبه، صرّح محمد عبدال، رئيس فرع جمعية علاقات المستثمرين في الكويت والرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون المؤسسية والاتصالات في مجموعة زين، قائلا:

«يجسد هذا الاجتماع الدور الفاعل الذي تقوم به بورصة الكويت في دعم ممارسات علاقات المستثمرين وتعزيز التواصل بين الشركات والأسواق ومجتمع المستثمرين، حيث تكتسب لقاءاتنا المشتركة أهمية مضاعفة، فقد فرضت المتغيرات الجيوسياسية معايير جديدة للتواصل المؤسسي. حيث أن ارتفاع توقعات المجتمع الاستثماري يضع على عاتق الشركات المدرجة مسؤولية الارتقاء بجودة الإفصاح والشفافية واستمرارية الاتصال وفق أفضل المعايير الدولية.»

وأضاف عبدال:

«في عالم تتزايد فيه أهمية جودة الإفصاح ووضوح الرسائل الاستثمارية، أصبحت علاقات المستثمرين عنصراً استراتيجياً لا يقتصر على التواصل مع المساهمين، بل يمتد إلى بناء الثقة وتعزيز التقويم العادل للشركات، إذ يمثل هذا التعاون منصة حيوية لتمكين الشركات من بناء علاقات متينة مع المستثمرين، وهو ما يشكل صمام أمان يدعم استقرار أسواق المال ويعزز تنافسيتها الإقليمية والدولية.»

أدوات عملية وأثر ممتد في كفاءة السوق

أثمر التعاون الممتد بين بورصة الكويت وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) عبر السنوات عن مبادرات معرفية نوعية، أبرزها «دليل أفضل ممارسات علاقات المستثمرين»، الذي يمثل مرجعاً استراتيجياً وعملياً يزود الشركات المدرجة بالأدوات الاحترافية اللازمة لإدارة اتصالاتها بمرونة وكفاءة عالية في فترات الاستقرار والتقلبات على حد سواء. وتتكامل هذه الجهود المعرفية مع قنوات التطوير الهيكلي المستمر التي تقودها البورصة لتمكين منظومة السوق وتوسيع آفاقه، بما يصب مباشرة في ترسيخ مكانة دولة الكويت كوجهة استثمارية جاذبة ومستدامة، تتسم بأعلى مستويات الكفاءة والشفافية.

وانطلاقاً من مسؤوليتها المؤسسية، تؤمن بورصة الكويت بأن نجاحها الاستراتيجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بازدهار الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع. لذا، تواصل البورصة قيادة ودعم المبادرات التنموية التي تحقق أثراً بيئياً واجتماعياً إيجابياً، مع تبني أفضل الممارسات العالمية في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، بما يضمن تعزيز الثقافة المالية وخلق قيمة مضافة ومستدامة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصالح.

تضمنت عرضاً حول مستجدات سوق المال الكويتي وأحدث تطورات المنتجات المتاحة في بورصة الكويت



جلسة حوارية تناولت آفاق الاقتصاد الكويتي في ظل الأحداث الجيوسياسية الراهنة

المستثمرين في فترات عدم اليقين، إذ أجمع المشاركون على أن الإفصاح الواضح والمتواصل لم يعد مجرد إجراء تنظيمي، بل أداة استراتيجية تمكن الشركات من شرح مرونتها التشغيلية والمالية، ومساعدة الأسواق على تقييم المخاطر بعدالة دون الانجرار وراء تقلبات المعنويات قصيرة الأجل.

وفي قراءته لآفاق النمو، أكد دانيال كاي أن قوة المركز المالي لدولة الكويت ودور الإنفاق الحكومي يمنحان الاقتصاد غير النفطي صلابة كافية لامتصاص الصدمات الجيوسياسية، موضحاً: «التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تجاوز الأثر الفوري للأزمة، بل في الحفاظ على استمرارية زخم الإصلاحات والمشاريع التنموية الكبرى التي تشكل جودة النمو المستقبلي.»

وأضاف دانيال كاي موجها حديثه للشركات المدرجة والمستثمرين:

في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز ممارسات علاقات المستثمرين وترسيخ الشفافية ودعم تطوير سوق المال الكويتي، استضافت بورصة الكويت فعالية بعنوان «آفاق سوق المال الكويتي: تطورات السوق ورؤى المستثمرين»، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 23 يونيو 2026. نظمت هذه الفعالية بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) وفرعها في الكويت، بهدف مناقشة آفاق السوق والرؤى الاقتصادية، وتبادل الآراء حول أبرز المستجدات المالية في الكويت، وجمعت ممثلين عن البورصة وقطاع البحوث الاقتصادية وخبراء علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة. استهلّت الندوة بكلمات ترحيبية ألقاها كل من فهد عبدالمحسن البشر، رئيس إدارة علاقات المستثمرين في بورصة الكويت ومحمد عبدال، رئيس فرع جمعية علاقات المستثمرين في الكويت والرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون المؤسسية والاتصالات في مجموعة زين.

علاقات المستثمرين في فترات عدم اليقين

اكتسبت النقاشات أهمية خاصة في ظل تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر الأخيرة، وما صاحبها من تأثيرات على معنويات المستثمرين والنشاط الاقتصادي. كما ركزت الفعالية على أهمية جاهزية الشركات المدرجة للتعامل مع هذه المتغيرات عبر تفعيل قنوات الاتصال الواضحة، والإفصاح في الوقت المناسب للمحافظة على ثقة السوق.

وأكد فهد عبدالمحسن البشر، رئيس إدارة علاقات المستثمرين في بورصة الكويت، في تعليقه على الشراكة المستمرة مع الجمعية قائلاً:

«تعكس الشراكة الاستراتيجية بين بورصة الكويت وجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) الالتزام بترسيخ أسس علاقات المستثمرين في سوق المال الكويتي. فلم يعد التواصل الفعّال مع المستثمرين، والإفصاح بشفافية، والاتصال المؤسسي المتسق ممارسات مكتملة، بل أصبحت عناصر أساسية لتعزيز ثقة السوق وترسيخ المصداقية المؤسسية ودعم تكوين رؤوس الأموال على المدى البعيد.»

وأضاف البشر أن البورصة تسعى جاهدة لتمكين الشركات المدرجة من تبني أحدث الممارسات المتبعة عالمياً لرفع كفاءة التواصل، وترسيخ مكانة الكويت كوجهة استثمارية موثوقة.

الترقيات الهيكلية وتطوير المنتجات تعزز متانة السوق في مواجهة التحديات

استعرض أحمد محمد الجاسم، رئيس أول إدارة تطوير المنتجات وخدمات البيانات في بورصة الكويت، مسيرة برنامج تطوير السوق، مسلطاً الضوء على الدور المحوري للإصلاحات الهيكلية في تعزيز مرونة البيئة التشغيلية، وقدرتها على استيعاب التقلبات وضمان استقرار التداولات وسط حالة عدم اليقين الجيوسياسي الراهنة.

وأوضح الجاسم أن الحزمة الأخيرة من التحسينات الجوهرية، والتي شملت تطبيق نموذج الطرف المقابل المركزي (CCP)، وتفعيل نظام التسويات النقدية «KASSIP» عبر بنك الكويت المركزي، وترقية شركات الوساطة إلى «وسيط مؤهل»، وتطوير آليات مزاد الإغلاق، شكلت صمام أمان لرفع كفاءة عمليات التقاص والتسوية وتقليص المخاطر التشغيلية، مما يعزز ثقة الجهات الرقابية والمجتمع الاستثماري في كفاءة السوق وقدرته على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

وأضاف الجاسم:

«إن توسيع قاعدة المنتجات عبر إطلاق أدوات الدخل الثابت، بما يشمل السندات والصكوك، وصناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)، يمثل خطوة استراتيجية لتوفير خيارات استثمارية وتمويلية متنوعة تتيح للمستثمرين النحوظ وإدارة المخاطر بفعالية في أوقات التحديات. وتضع هذه الأفضية الصلبة أساساً متيناً للانتقال نحو نظام التداول الجديد والمستثقات المالية، بما يضمن بناء سوق مالي عميق، يتسم بأعلى مستويات الشفافية والتنافسية العالمية.»

آفاق السوق والرؤى الاقتصادية: مرونة هيكلية وإفصاح استراتيجي

شهدت الفعالية جلسة حوارية ركزت على أبعاد المشهد الاقتصادي الراهن، أدارتها إيمان العوضي، نائب رئيس أول للاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين في مجموعة مشاريع الكويت القابضة، واستضافت فيها دانيال كاي، كبير الاقتصاديين في بنك الكويت الوطني.

ووضعت الجلسة خارطة طريق تحليلية ومؤثرة تهتم مجتمع الاستثمار، والشركات المدرجة، حيث ناقشت التداعيات المباشرة وغير المباشرة للتطورات الجيوسياسية على بيئة الأعمال المحلية والإقليمية، بما في ذلك أثرها على أسواق الطاقة، وحركة الشحن عبر مضيق هرمز، والسيولة المصرفية، ونمو الائتمان، وانعكاسات كل ذلك على التصنيف الائتماني السيادي وصلاية القطاع المالي. وسلطت المناقشات الضوء على الدور المحوري لمهنيي علاقات

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين

السؤال

هل تؤيد كشف أسماء
مرتكبي المخالفات
والمتلاعبين
في البورصة
بالتفاصيل؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف "كشف المتلاعبين بالأسماء كجزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية وريادة، وسؤال استبيان يونيو يأتي عن كشف أسماء المخالفين والجزاءات الواقعة وأنواع المخالفات والتلاعبات في إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



وكالات التصنيف الائتماني تأخذ المخاطر المرتبطة بالحرارة الشديدة عند تقييم الجدارة الائتمانية السيادية

الاحترار المناخي يتحول إلى مدخل اقتصادي يعيد تشكيل الأسواق ويهدد الجدارة المالية للدول

غاضب، لذا تلجأ إلى تقديم الدعم، سواء عبر توفير وقود الطوارئ لإبقاء شبكات الكهرباء قيد التشغيل، أو تقديم الدعم الغذائي لكبح جماح الأسعار. ونتيجة لذلك، تتسع عجوزات الموازنات وتتصاعد وتيرة الاقتراض لمجرد الحفاظ على استقرار الأوضاع.

وفي غضون ذلك، لا يستجيب التضخم المدفوع بالحرارة لإجراءات رفع أسعار الفائدة التقليدية. ومع ذلك، تواصل البنوك المركزية من مانिला إلى بوغوتا وجاكارتا الحفاظ على مستويات فائدة مرتفعة لدعم عملاتها المحلية. ونتيجة لهذه السياسة، ترتفع تكلفة إعادة تمويل الديون المحلية، وتتسع علاوات المخاطر، كما ترتفع هوامش عقود مبادلة مخاطر الائتمان.

ولم يعد خفض التصنيف الائتماني مجرد فرضية؛ إذ تشير النماذج الحالية إلى أن الأسواق الناشئة الأكثر عرضة لهذه المخاطر قد تواجه خفضاً في تصنيفاتها الائتمانية بمقدار درجة إلى ثلاث درجات نتيجة للكوارث الطبيعية المتكررة المرتبطة بالمناخ. وقد يصل هذا الخفض إلى 2.8 درجة في ظل سيناريو الانبعاثات المرتفعة والتكيف البطيء، مع وجود مخاطر هبوطية قد تدفع بالخلف إلى ما يصل إلى 6 درجات كاملة.

بالنسبة لدولة يبلغ تصنيفها الائتماني BBB-، يعد خفض تصنيفها بمقدار درجتين فقط كافياً ليدفع بها إلى فئة "السندات عالية المخاطر". ويؤدي هذا التحول إلى إجبار صناديق المؤشرات على بيع حيازاتها، وتسريع وتيرة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلاً عن خنق استثمارات القطاع الخاص التي طالما شكلت الركيزة الأساسية لاستدامة النمو الاقتصادي.

علووة التكيف: إعادة تسعير العولمة في الميزانيات العمومية
تبدو وطأة الألم الاقتصادي غير متكافئة على الإطلاق؛ فالإقتصادات الأكثر عرضة لهذه المخاطر الممتدة عبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، هي ذاتها الإقتصادات التي تملك الأسواق الرأسمالية الأكثر ضخامة، والأقل قدرة على تمويل شبكات الطاقة والبنى التحتية المرنة الكفيلة بخفض مستوى المخاطر التي تواجهها.

وعلى الجانب الآخر، بدأت الكفة المقابلة تكتسب أهمية متزايدة؛ حيث بدأت وكالات التصنيف الائتماني مكافأة الحكومات التي تبادر مبكراً باتخاذ خطوات استباقية خلف الكواليس، عبر التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة الموزعة، وتبني قطاع زراعي مقاوم للحرارة الشديدة، وإرساء أطر التمويل الأخضر، لترفع بذلك جدارتها من خلال فصل معدلات نموها الاقتصادي عن مؤشرات موازين الحرارة. أما الرسالة التي تستخلصها الأسواق فهي واضحة ومباشرة؛ فالعولمة تعاد صياغة أسعارها في الوقت الفعلي؛ ولن تكون الحلول منخفضة التكلفة، بعد أن تحول "التكيف" من مجرد هامش صغير في تقارير الاستدامة إلى اختبار حقيقي لمدى قدرة الميزانيات العمومية على الصمود.

ولم يعد خطر تغير المناخ مجرد توقعات مستقبلية؛ بل تحول إلى واقع تنعكس آثاره بالفعل في البيانات المالية والاقتصادية.



منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هذا الخط الحرج عند 30 درجة مئوية؛ وهي النقطة التي تبدأ عندها إنتاجية المحاصيل الأساسية في التراجع والانهييار.

وتعيش الهند بالفعل تبعات هذا الواقع الصعب؛ ففي مزارع سهول نهر الغانج، يصف المحللون ما يحدث بأنه "أزمة مزدوجة"؛ إذ درجات الحرارة المرتفعة خلال الليل إلى اختلال الساعة البيولوجية لمشاتل القمح والأرز، وذلك في نفس الوقت الذي تشتد فيه وطأة أزمة الأسمدة العالمية.

وتتبعنت منصة "إنسايتس أون إنديا" التحليلية مدى السرعة التي يدفع بها التبخر المتسارع وانخفاض مستويات المياه الجوفية بالمزارعين إلى السقوط في عمق شباك الديون.

أما الكلفة البشرية فتبدو أكثر قتامة؛ حيث تربط الأرقام الصادرة عن تقرير "لانسيت كاونت داون" بين الارتفاع الحاد في درجات الحرارة وخسارة مليارات الساعات من العمالة الزراعية، وسط توقعات بانخفاض إنتاجية العمل الميداني في الهواء الطلق خلال مواسم الذروة إلى ما دون 40%. والمحصلة غذاء أقل، يفسد بشكل أسرع، ويباع بأسعار أعلى، لتنتقل الصدمة مباشرة وبكل ثقلها إلى أسواق السلع الأساسية العالمية.

كيف تحول المناخ إلى مهدد مباشر للجدارة الائتمانية؟

هنا يكمن الجزء الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لوزارات المالية؛ فما كان يُصنف في الماضي كخطر مناخي بطيء ومزمن، تحول إلى تساؤل ملح وفوري حول قدرة الدول على سداد ديونها السيادية.

وباتت وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، مثل "إس أند بي غلوبال" و"موديز"، و"فيتش"، تأخذ المخاطر المرتبطة بالحرارة الشديدة بحسبانها بشكل متزايد عند تقييم الجدارة الائتمانية السيادية. وفي هذا الصدد، توضح ورقة عمل مركز CAMA المدعومة من صندوق النقد الدولي، والتي نُشرت في فبراير الماضي تحت عنوان The Adaptation Imperative آليات عمل هذا الترابط وعواقبه.

وتتبلور هذه الآلية من خلال المساحة المالية المتاحة للحكومات، أو بالأحرى تأكل هذه المساحة؛ فما من حكومة تواجه صدمة ناجمة عن موجات الحر الشديد ترغب في إلقاء الفاتورة كاملة على كاهل رأي عام

القضاء عليه عبر رفع أسعار الفائدة وحده.

استنزاف الإنتاجية: الدول المتقدمة في مهب طقس لم تستعد له

لا تقتصر فصول هذه المعاناة على العالم النامي فحسب؛ إذ دفعت موجة الحر التي ضربت بريطانيا في شهر يونيو الماضي درجات الحرارة لتتجاوز عتبة 40 درجة مئوية، كاشفة عن مدى السرعة التي يمكن أن تصاب بها الإقتصادات الغنية والعريقة بالشلل التام.

صُممت البنى التحتية من طرق، وخطوط سكك حديدية، ومدارس، وشبكات مياه جميعها لتناسب طبيعة معتدلة المناخ، ولم يؤخذ في الحسبان قط مواجهة مثل هذه الظروف. ونتيجة لذلك، أطلق مكتب مجلس الوزراء البريطاني "تحذيرات صحية باللون الأحمر" لمواجهة الحر الشديد في إجراء نادر الحدوث. وبناءً عليه، أغلقت المدارس في جميع أنحاء إنجلترا وويلز، وخُذت سرعات القطارات منعاً لالتواء القضبان الحديدية، وتلا ذلك فرض قيود صارمة على استهلاك المياه.

وتأتي الفاتورة الاقتصادية سريعاً، لتتراكم بطرق قد يصعب رصدها للوهلة الأولى؛ فعندما تُغلق المدارس، يضطر مئات الآلاف من أولياء الأمور إلى ترك أعمالهم لرعاية أطفالهم، لتنتقل موجة الغياب هذه وتلقي بظلالها على كل مكتب ومنفذ خدمة خلفهم. وتشير تقديرات مركز "أليانز ريسيرش" للأبحاث إلى أن معدل الإنتاجية لكل ساعة عمل ينخفض بنحو 1.30 دولار بموجب تعادل القوة الشرائية الثابتة، مقابل كل درجة حرارة ترتفع في النطاق ما بين 30° و 35°. وعند إسقاط هذه الأرقام على إقتصادات ناضجة، تصبح الحسارة الإجمالية مقلقة للغاية؛ إذ تتوقع "أليانز" أن تخسر فرنسا 240 مليار دولار واليابان 354 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك مع تآكل الأرباح وتوقف الشركات عن الاستثمار.

تهديدات سلاسل الإمداد الغذائي

يظل قطاع الزراعة هو الساحة الأكثر تضرراً والأشد قسوة في هذه المواجهة؛ فالمحاصيل الزراعية لا تقبل التفاوض، بل تنمو وفق عتبات بيولوجية محددة، وبمجرد تجاوزها، تبدأ القيمة القائمة في الحقول بالاختفاء ببساطة. وفي هذا السياق، حددت

لم تعد موجات الحرارة المتلاحقة التي يشهدها عام 2026 تبدو كأنها مجرد تقلبات جوية عابرة منذ فترة؛ بل تحولت إلى استنزاف ملموس لمعدلات الإنتاجية، وعامل مهدد لاستقرار سلاسل إمداد الغذاء، مما دفع وكالات التصنيف الائتماني للتعامل مع الحرارة الشديدة كتهديد مباشر للميزانيات العمومية الحكومية.

ولطالما اعتادت الأسواق اعتبار الطقس مشكلة تقع على عاتق أطراف أخرى. وعلى مدى سنوات، ظل تأثير الحر الشديد يُدرج ضمن ملاحق تقارير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية، أو تتحمل شركات التأمين تكلفته بصمت، قبل أن تمضي الأسواق قدماً. إلا أن صيف 2026 جعل هذا النهج غير قابل للاستمرار.

ومع تحطم الأرقام القياسية لدرجات الحرارة في كل مكان دفعة واحدة، ابتداءً من نيودلهي ووصولاً إلى تسجيل لندن 40 درجة مئوية في إحدى ظهيراتها، كشفت حقيقة صارخة يصعب تجاهلها وهي أن الإقتصاد العالمي بُني ليتناسب مع مناخ قد رحل بالفعل.

هذا النوع من الاضطراب ليس من الفئة التي تنقشع آثارها بحلول شهر سبتمبر المقبل؛ إذ تحولت الحرارة إلى قوة هيكلية تعيد تسعير الطاقة، وتلتهم الهوامش الربحية للشركات، وتزعزع أمن الإمدادات الغذائية، بل وباتت تنعكس بوضوح على تكلفة الاقتراض الحكومي. فأصبحت الحرارة مدخلاً اقتصادياً قائماً بذاته، فيما بدأت الأسواق للتو في احتساب تداعياتها الاقتصادية.

اختناق منظومات التبريد: ضغوط تلتهم هوامش الأرباح وتغذي التضخم

تظل شبكات الكهرباء هي الساحة الأسرع لمراقبة تداعيات هذه الأزمة؛ إذ يستمر الطلب على طاقة التبريد في تسجيل مستويات قياسية، بينما تكافح شركات المرافق الخدمية لمواكبة هذا العبء، لتتسرب هذه الضغوط بشكل مباشر إلى أسعار السلع الأساسية.

وفي الأسواق الناشئة، يتخذ هذا التحدي طابعاً هيكلياً؛ حيث تحذر "مدرسة سميث" التابعة لجامعة أكسفورد ومنظمة "غرين سنترال بانكينغ" من أن الطلب على التبريد بات يتجاوز قدرة الشبكات الاستيعابية بمعدلات متسارعة وصادمة. وفي حين تحصل منطقة جنوب آسيا على بعض الدعم نهاراً من الطاقة الشمسية، التي تخفف جزئياً من حدة نزوة الاستهلاك المسائية، إلا أن الأزمة الحقيقية تبدأ مع غروب الشمس.

ومع حلول المساء، تظل الأحمال الكهربائية مرتفعة بشكل حاد، ما يضطر الشبكات إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال المستورد والفحم لتغطية هذا العجز. هذا الخلل في التوازن يضيف نحو 1.2% إلى تكاليف مدخلات قطاع الطاقة مقابل كل درجة حرارة ترتفع فوق المعدل التاريخي المعتاد.

بالنسبة للصناعات الثقيلة، تعني هذه النسبة تبخر هوامش أرباحها بالكامل. أما بالنسبة للمصارف المركزية، تمثل هذه النسبة مصدراً إضافياً للتضخم لا يمكن

بيل دادلي: نهج وارش الجديد قد يربك الأسواق والاحتياطي الفيدرالي

ومحايدة، أم سئوّه لتبرير الآراء أو المواقف الأيديولوجية التي أعلنها رئيس الاحتياطي الفيدرالي مسبقاً؟ لكن النقطة التي يبالغ فيها كيفن وارش بشكل واضح هي رفضه مناقشة الآلية التي سينتهجها هو أو لجنة السوق المفتوحة للاستجابة النقدية.

فقد سُئل مراراً خلال مؤتمره الصحفي الأول عن الظروف التي قد تدفعه إلى تعديل السياسة النقدية، إلا أنه رفض الإجابة، قائلاً إن على الأسواق المالية أن تستنتج ذلك بنفسها. وقال: "أسعار الأسواق المالية قد تكون أهم مصدر للمعلومات يسترشد به محافظو البنوك المركزية. لكن عندما يكون كل ما تفعله الأسواق المالية هو انعكاس لما نقوله نحن، فإننا نحرم أنفسنا من أهم مصدر للمعلومات ونتجاهله".

ترك مهمة استنتاج توجهات السياسة النقدية للأسواق المالية يطرح مشكلتين رئيسيتين. أولاً، يجعل السياسة النقدية أقل وضوحاً وحسماً، لأن الأسواق المالية لا تُسعر بناءً على ما ينبغي أن يفعله الاحتياطي الفيدرالي، بل بناءً على ما تتوقع منه أن يفعله. فإذا لم يكشف الاحتياطي الفيدرالي عن آليته في الاستجابة، فكيف يمكن للأسواق أن تقيم بشكل صحيح رد فعله المحتمل للبيانات الاقتصادية الجديدة؟ بعبارة أخرى، إذا كان الاحتياطي الفيدرالي يتطلع إلى الأسواق للحصول على التوجيه، في حين تتطلع الأسواق إلى الاحتياطي الفيدرالي للحصول على التوجيه، فما الآلية التي ستحدد مسار السياسة النقدية؟

ثانياً، هذا النهج سؤدي إلى إبطاء انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ويقلل من كفاءتها. فالسياسة النقدية في الولايات المتحدة تعمل أساساً من خلال تأثيرها في الأوضاع المالية، بما يشمل أسعار الفائدة طويلة الأجل، وأسعار الأسهم، وفوارق العائد الائتماني، وسعر صرف الدولار. أما أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فليس لها تأثير مستقل وقوي في النشاط الاقتصادي.



للتوقعات قد يقيّد صناع السياسة النقدية ويحدّ من قدرتهم على تغيير المسار بسرعة إذا انحرفت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير عن توقعاتهم.

ولا تكون هناك مبررات قوية لاستخدام التوجيه المستقبلي إلا عندما تكون أسعار الفائدة قصيرة الأجل عند الحد الأدنى الصفري. وعندما لا تكون هذه الأداة متاحة، يمكن استخدام التوجيه المستقبلي للتأثير في توقعات الأسواق بما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، ويخفف الأوضاع في السوق.

إنشاء خمس فرق عمل متخصصة في التواصل، وسياسة الميزانية العمومية، والبيانات، والإنتاجية والوظائف، وأطر استهداف التضخم قد يكون خطوة مفيدة أيضاً. لكن النجاح هنا يعتمد على التفاصيل؛ فما نطاق صلاحيات هذه الفرق؟ ومن سيتخذ القرارات؟ وهل ستكون تحليلاتها متوازنة

بعيد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، كيفن وارش، صياغة أسلوب البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية. وقد تكون هذه المراجعة مبررة، خاصة بعد إخفاق البنك في تحقيق مستهدف التضخم البالغ 2% لأكثر من خمس سنوات، لكنها تتطلب قدراً من الحذر أكبر مما أظهره وارش حتى الآن.

لكن أكثر تحديداً: التعقيم المتعمد على آلية استجابة السياسة النقدية -أي الطريقة التي يرجح أن يُعدل بها الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة- يهدد بتقويض فعالية البنك ويجعل من الصعب على اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة تحقيق هدفها المعلن المتمثل في استقرار الأسعار.

أما الجانب الإيجابي، فإن تبسيط بيان السياسة الصادر عن اللجنة يُعدّ خطوة في محلها، فقد أصبح البيان بمرور الوقت طويلاً ومترهلاً، وهو ما يرجع جزئياً إلى التدقيق الشديد الذي كانت تحظى به أي تعديلات.

كان الاحتياطي الفيدرالي في حلقة مفرغة؛ فالخشية من مبالغة الأسواق في رد فعلها تجاه أي تعديل في بيان السياسة النقدية دفعت مسؤولي البنك إلى التردد في إدخال تغييرات عليه، وهو ما زاد بدوره من حساسية الأسواق تجاه أي تعديل جديد. وقد استغل وارش أول اجتماع له مع لجنة السوق المفتوحة لمراجعة البيان واختصاره، في خطوة ساعدت على معالجة هذه المشكلة.

ومع ذلك، لن تختفي معضلة البيان. فسبواجه مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي التحدي نفسه في الاجتماعات المقبلة للجنة، وهو كيفية تعديل البيان ليواكب التطورات دون إثارة ردود فعل مبالغ فيها. وقد ينتهي الأمر بإصدار بيان شديد الإيجاز ولا يقدم قدراً كافياً من المعلومات.

في السياق نفسه، التوقف عن تقديم توجيه مستقبلي بشأن ما يتوقع الاحتياطي الفيدرالي القيام به لاحقاً يُعدّ أيضاً خطوة مبررة. فتركيز الاهتمام على السيناريو الأساسي

استعدادات وتجهيزات خاصة لمشاهدة مباريات كأس العالم بالم يستقبلكم على مدار الساعة

plam

مطعم ومقهى

الرفاق
شارع عمر بن الخطاب
خلف العاصمة مول
جميع معرفي
65881688

2026
WORLD CUP

صندوق النقد: طفرة ثروات الذكاء الاصطناعي قد تزيد مخاطر التضخم



توقع صندوق النقد الدولي أن يُسهم الذكاء الاصطناعي في تغذية التضخم ليس فقط من خلال رفع تكلفة الرقائق الإلكترونية، وإنما أيضاً عبر زيادة ثروة المستهلكين وتعزيز استعدادهم للإنفاق.

قال بيير أوليفييه غورينشا، كبير خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي، في مقابلة مع "بلومبرغ نيوز" في واشنطن، إن طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي "تولد تقييمات هائلة" للشركات المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية وفي دول مثل كوريا الجنوبية، ما يسفر عن "أثر الثروة" الذي قد يضيف ضغوطاً جديدة على الأسعار.

أسهم التكنولوجيا

يؤدي الارتفاع القوي في أسهم شركات التكنولوجيا إلى زيادة قيمة حسابات التقاعد والمحافظ الاستثمارية، ما يجعل المستهلكين يشعرون بزيادة ثرواتهم ويصبحون أكثر استعداداً للإنفاق على العطلات والمنازل وغيرها من المشتريات الكبيرة. قال غورينشا، الذي يقترب من إنهاء فترة استمرت 4 سنوات على رأس إدارة البحوث الاقتصادية في الصندوق: "ضغوط الطلب هذه تولد التضخم".

وأضاف غورينشا: "هناك قنوات مختلفة ينتقل عبرها تأثير الذكاء الاصطناعي. إحداها ضيقة النطاق وترتبط باختناقات سلاسل الإمداد، والأخرى تأتي عبر جانب الطلب. وكلتاها تدفعان في الاتجاه نفسه".

يأتي "أثر الثروة" هذا إضافة إلى القيود على جانب العرض التي يقودها الذكاء الاصطناعي، والتي بدأت بالفعل تغذي تضخم أسعار المستهلكين. فقد رفعت شركة "أبل" (Apple Inc) خلال الأسبوع الجاري أسعار مجموعة واسعة من أجهزتها، مُشيرة إلى الارتفاع الحاد في تكلفة الذاكرة ووحدات التخزين نتيجة الطلب المتزايد من مراكز البيانات. كما أعلنت شركة "مايكروسوفت" (Microsoft) زيادة جديدة في أسعار أجهزة الألعاب "إكس بوكس".

وبذلك، يعود غورينشا إلى نقطة البداية في الجدول الدائر

بارتفاع الأسعار عند الشراء. قال غورينشا: "ما زالت تجربة موجة التضخم الأخيرة ماثلة في الأذهان. الجميع يتذكر". بالإضافة إلى تأثير الذكاء الاصطناعي، قال غورينشا إن مصدرَي القلق الرئيسيين الآخرين بالنسبة للتوقعات الاقتصادية العالمية يتمثلان في استمرار حالة عدم اليقين بشأن تدفقات الطاقة بسبب حرب إيران، إضافة إلى المشكلات المالية التي تواجهها دول كثيرة مع تزامن ارتفاع مستويات الدين العام مع تباطؤ النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض. واختتم بقوله: "الرغبة في زيادة الإيرادات تكاد تكون معدومة في كثير من الأماكن. فكيف يمكن حل هذه المعادلة المالية؟".

حول التضخم، إذ من المقرر أن يغادر منصبه الأسبوع المقبل ويعود إلى العمل الأكاديمي في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وكان قد تولى المنصب مطلع عام 2022، قبل فترة وجيزة من الغزو الروسي لأوكرانيا. وأسهمت تلك الحرب، إلى جانب الاضطرابات التي خلفتها الجائحة في اقتصادات العالم، في إشعال أكبر موجة ارتفاع للأسعار منذ عقود.

توقعات التضخم

يتمثل أحد الأسئلة الرئيسية الآن، في ضوء تلك التجربة الحديثة، في كيفية انعكاس الجولة الجديدة من زيادات الأسعار على توقعات التضخم. فبعد سنوات من الجدل الكبير بشأن تكاليف المعيشة، يُرجح أن تصبح الأسر أكثر تأثراً

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

القيمة السوقية للعملات المشفرة تفقد 80 مليار دولار في أسبوع



فقدت سوق العملات المشفرة نحو 80 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال الأسبوع الماضي، مع تعرض العملات الرئيسية لموجة هبوط قادتها بيتكوين وإيثريوم، وسط ضعف الطلب الجديد من المستثمرين، واستمرار خروج التدفقات من بعض المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالأصول الرقمية، إلى جانب ترقب الأسواق لمسار السياسة النقدية الأمريكية وتأثيره في شهية المخاطرة.

وانخفضت القيمة السوقية الإجمالية للسوق من 2.16 تريليون دولار قبل أسبوع إلى 2.08 تريليون دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 3.7%، قبل أن تظهر السوق محاولات تعافٍ محدودة خلال آخر 24 ساعة.

بيتكوين تقود التراجع

تراجعت أسعار العملات المشفرة خلال الأسبوع الماضي، بقيادة بيتكوين التي هبطت بنحو 4.91% خلال آخر سبعة أيام لتداول عند 60,282 دولارًا، وفقًا لبيانات CoinMarket-Cap.

كما انخفضت إيثريوم بنسبة 8.25% إلى 1,579.66 دولارًا، فيما تراجعت BNB بنسبة 3.73%، وXRP بنسبة 8%، ودوجكوين بنسبة 9.98%، بينما سجلت سولانا خسائر أسبوعية محدودة بلغت 0.80%، في حين استقرت العملات المستقرة مثل USDT وUSDC دون تغيرات تذكر.

وعلى أساس يومي، أظهرت السوق إشارات تعافٍ محدودة، إذ ارتفعت بيتكوين بنسبة 0.29% خلال آخر 24 ساعة، وإيثريوم 0.96%، وسولانا 3.12%، وXRP بنسبة 1.64%، ودوجكوين 1.46%، إلا أن هذه المكاسب لم تكن كافية لتعويض خسائر الأسبوع الماضي.

تراجع الطلب الجديد

تأتي خسائر سوق العملات المشفرة خلال الأسبوع الماضي في ظل استمرار الضغوط على الأصول الرقمية، مع تراجع الطلب الجديد من المستثمرين وارتفاع حالة الحذر في الأسواق.

في العملات المشفرة، إلى أن السياسة النقدية الأمريكية لا تزال العامل الأكثر تأثيراً في معنويات المستثمرين، مع استمرار الترقب لمسار معدلات الفائدة الأمريكية.

ورغم استمرار الضغوط، أوضحت الشركة أن وتيرة خروج الأموال من المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالأصول الرقمية بدأت تتباطأ مقارنة بالأسابيع السابقة، بما قد يعكس انحساراً في موجة البيع، وليس عودة قوية لعمليات الشراء.

وأظهرت تقارير حديثة صادرة عن Glassnode، المتخصصة في تحليلات بيانات البلوكشين والأسواق الرقمية، أن ضعف التدفقات الاستثمارية الجديدة، إلى جانب استمرار خروج الأموال من بعض الصناديق المتداولة المرتبطة ببيتكوين، أسهما في الضغط على الأسعار، بينما ظل المستثمرون قصيرو الأجل الأكثر تأثراً بالتقلبات.

وفي السياق ذاته، أشارت CoinShares، وهي شركة لإدارة الأصول الرقمية تصدر تقارير أسبوعية عن تدفقات الاستثمار

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

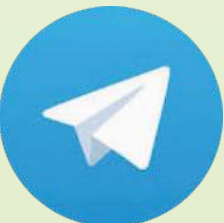
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«S&P» تثبت تصنيف أمريكا الائتماني رغم ارتفاع الدين والعجز

أبقت وكالة "إس أند بي غلوبال ريتينغز" (S&P Global Ratings) التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة الأمريكية عند (AA+)، أي درجة واحدة دون أعلى تصنيف ائتماني، مشيرة إلى أن متانة الاقتصاد تخفف أثر العجز المالي المرتفع. قال محللون في الوكالة بقيادة ليزا شينيلر، في بيان، إن "قوة الاقتصاد الأمريكي من المتوقع أن تدعم تحصيل إيرادات مالية قوية، بما في ذلك الإيرادات الناتجة عن استمرار الرسوم الجمركية، وأن تسهم في استقرار العجز المالي خلال السنوات القليلة المقبلة".

وأوضح المحللون أن النظرة المستقبلية للتصنيف مستقرة، مدعومة بنمو اقتصادي قوي، و"تنفيذ موثوق وفعال للسياسة النقدية"، إلى جانب عجز مالي مرتفع لكنه لا يشهد اتجاهًا تصاعديًا.

تتوقع الوكالة أن يقترب صافي الدين العام الأمريكي من 100% من الناتج المحلي الإجمالي، "في ظل الارتفاع الناجم عن عوامل هيكلية في مدفوعات الفائدة والإنفاق المرتبط بتقدم السكان في العمر". كما أشار المحللون إلى أن الفجوة بين الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت واسعة، وأن التوصل إلى تعاون بين الحزبين لخفض العجز ومعالجة تدهور أوضاع الموازنة "ما زال بعيد المنال".

في المقابل، قال المحللون إن الحزبين سيواصلان التوصل إلى حلول بشأن أزمة سقف الديون الأمريكية التي تتكرر باستمرار، والتي رفعها الكونغرس مراراً خلال السنوات الأخيرة، كما سيواصلان السماح بمزيد من الاقتراض، نظراً لأن عدم القيام بذلك ستكون له تداعيات خطيرة على الأسواق المالية والاقتصاد الأمريكي.

قالت "إس أند بي" إن هناك خطراً يتمثل في احتمال خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة خلال العامين المقبلين إذا ارتفع العجز المالي نتيجة عجز المشرعين عن كبح الإنفاق أو "إدارة الآثار التي ستعكس على الإيرادات جراء التعديلات في قانون الضرائب".

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624 **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر

الحكومة تأخر الإفصاح

الحكومة تأخر الإفصاح

الحكومة تأخر الإفصاح